مكتب الأمم المتحدة
لمكافحة الإرهاب
مركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب

دليل

بمبادرات بلدان الجنوب في مكافحة الإرهاب ومنع التطرف العنيف

مكتب الأمم المتحدة
لمكافحة الإرهاب
مركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب

دليل

بمبادرات بلدان الجنوب في مكافحة الإرهاب ومنع التطرف العنيف

هذا الدليل المعنون دليل بمبادرات بلدان الجنوب لمكافحة الإرهاب ومنع التطرف العنيف
أعدّه مركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب التابع لمكتب مكافحة الإرهاب

الأمم المتحدة، 2022

المحتويات

قائمة الأطر ..... هـ

تصدير ..... و

موجز تنفيذي ..... ح

أولاً - مقدمة 1

ثانياً - لمحة عامة 5

ثالثاً - المبادرات التي تقودها بلدان الجنوب من أجل مكافحة الإرهاب ومنع التطرف العنيف 6

1 - مبادرات مكافحة الإرهاب ومنع التطرف العنيف في أفريقيا 6

1-1 - مراكز التميز الإقليمية: تعزيز القدرات من أجل إجراء البحوث والمعلومات والتحليلات في مجال مكافحة الإرهاب ومنع التطرف العنيف 6

1-2 - إسهامات المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل 8

1-3 - مساهمات القوة المشتركة المتعددة الجنسيات 10

1-4 - التعاون بين إثيوبيا وكينيا: السلام الدائم والتحول الاجتماعي الاقتصادي عبر الحدود 10

1-5 - الاستراتيجية الوطنية الكينية لمكافحة التطرف العنيف 11

1-6 - الاستراتيجيات الإقليمية لمكافحة الإرهاب ومنع التطرف العنيف لجنوب ووسط وشرق أفريقيا 12

2 - مبادرات مكافحة الإرهاب ومنع التطرف العنيف في آسيا 13

2-1 - الصين: داعم قوي للتعاون فيما بين بلدان الجنوب 13

2-2 - إندونيسيا: شراكة أفضل من أجل الازدهار 14

2-3 - خبرة وسط آسيا في مجالات الملاحقة القضائية والتأهيل وإعادة الإدماج 15

2-4 - الفلبين: وضع خطة عمل وطنية بشأن منع ومكافحة التطرف العنيف 16

2-5 - سنغافورة: إشراك الشباب في نهج "المجتمع بأسره" 16

2-6 - باكستان: التأهيل وإعادة الإدماج في وادي سوات 18

2-7 - عملية "طائر الشمس" (Sunbird): تعزيز قدرة قوات الشرطة في بلدان رابطة أمم جنوب شرق آسيا على مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة 19

2-8 - استراتيجية آسيا الوسطى لمكافحة الإرهاب - خطة العمل المشتركة 19

3 - مبادرات مكافحة الإرهاب ومنع التطرف العنيف في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ... 21

3-1 - الأرجنتين: تعزيز الالتزام الإقليمي بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب 21

3-2 - البرازيل: استضافة أحداث رياضية في ظروف آمنة 22

3-3 - كولومبيا: تبادل الخبرات في مناهضة الجريمة العابرة للحدود الوطنية والإرهاب السيبراني 23

3-4 - استراتيجية الجماعة الكاريبية لمكافحة الإرهاب: تطوير حلول إقليمية مبتكرة 23

4 - مبادرات مكافحة الإرهاب ومنع التطرف العنيف في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 24

4-1 - الأردن: عملية العقبة ورسالة عمان للتنوع 25

4-2 - المغرب: مركزية التعاون فيما بين بلدان الجنوب ضمن السياسة الخارجية 25

4-3 - مصر: تعزيز قدرات البلدان الأفريقية على إعادة الإعمار والتنمية بعد انتهاء النزاع 27

4-4 - المملكة العربية السعودية: الدولة المضيفة لمراكز التميز للنهوض بأعمال البحث خدمةً للسلام والأمن في البلدان العربية 27

4-5 - الاستراتيجية العربية للأمن الفكري 28

رابعاً - الخلاصة 30

المراجع 31

قائمة الأطر

الإطار 1 التعاون فيما بين بلدان الجنوب في الأمم المتحدة: من التعاون التقني إلى إطار واسع للتعاون

الإطار 2 المزايا النسبية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي

الإطار 3 التعاون الثلاثي

الإطار 4 المركز الأفريقي للدراسات والبحوث المتعلقة بالإرهاب

الإطار 5 مركز التميز لمنع ومكافحة التطرف العنيف التابع للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية

الإطار 6 مركز التميز الإقليمي لمكافحة الإرهاب التابع لمنظمة التعاون بين رؤساء الشرطة في شرق أفريقيا

الإطار 7 مركز كينيا الدولي للتدريب على دعم السلام

الإطار 8 الأطر الإقليمية لمكافحة الإرهاب ومنع التطرف العنيف: جنوب ووسط وشرق أفريقيا

الإطار 9 مركز جاكرتا للتعاون في مجال إنفاذ القانون

الإطار 10 المركز الدولي لبحوث العنف السياسي والإرهاب

الإطار 11 الإطار الإقليمي لمكافحة الإرهاب ومنع التطرف العنيف في آسيا

الإطار 12 الإطار الإقليمي والمؤسسات الإقليمية لمكافحة الإرهاب ومنع التطرف العنيف في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

الإطار 13 التعاون فيما بين بلدان الجنوب في المغرب – دور الوكالة المغربية للتعاون الدولي

الإطار 14 منظمة العالم الإسلامي للتربية والعلوم والثقافة: نشر قيم الاعتدال والحوار والتعايش من أجل السلام والازدهار

الإطار 15 الربط العكسي للبنك الإسلامي للتنمية: ترتيبات ثلاثية مبتكرة

الإطار 16 الإطار الإقليمي لمكافحة الإرهاب ومنع التطرف العنيف في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

الإطار 17 مركز هداية: تعزيز دور الأسر في منع تغذية نزعة التطرف والتجنيد

الإطار 18 برنامج صلتك (Silatech): منظمة غير حكومية تركز على الشباب في العالم العربي

تصدير

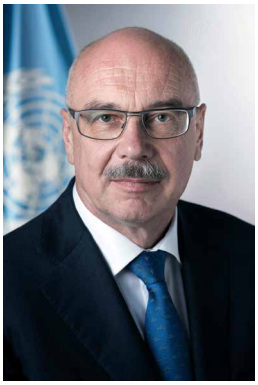

لقد تأثرت بلدان كثيرة، منها بلدان من الجنوب العالمي، بالإرهاب والتطرف العنيف تأثرا عميقا على مدى العقود الماضية، ولا سيما في السنوات التي أعقبت الهجمات المأساوية التي نفذها إرهابيون في الولايات المتحدة في 11 أيلول/سبتمبر 2001[1]. ويتجلى هذا التأثر بشكل خاص في ارتفاع عدد الوفيات التي تسبب فيها الإرهاب خلال هذه السنوات. ولئن كان هذا العدد في تراجع منذ عام 2017، فإن الإرهاب لا يزال يعرقل جهود التنمية التي تبذلها بلدان الجنوب في سبيل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

وهذا الدليل سيبين أن كلا من الأمم المتحدة والبلدان الأكثر تأثرا بالإرهاب والتطرف العنيف قد ارتقت إلى مستوى التحدي. فبعد هجمات 11 أيلول/سبتمبر مباشرة، اتخذ مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة خطوات غير مسبوقة تتمثل في اعتماد تدابير قوية لمكافحة الإرهاب، منها القرار 1373 (2001) الذي حدد المجلس بموجبه مجموعة من التدابير الإلزامية العالمية لمكافحة الإرهاب وأنشأ لجنة مكافحة الإرهاب. إضافة إلى ذلك، أُنشئت منظمات ومراكز دولية ووطنية للرد على التهديدات الجديدة التي يفرضها الإرهاب والتطرف العنيف. وأُسنِدَت إلى مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، الذي أنشأته الجمعية العامة في حزيران/يونيه 2017، مهام من بينها مهمة تنسيق وقيادة الجهود التي تبذلها جميع كيانات الأمم المتحدة المعنية التي تكافح الإرهاب وتمنع التطرف العنيف المفضي إلى الإرهاب، من أجل كفالة التنفيذ المتوازن للركائز الأربع لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب.

وفي الوقت الذي حشد فيه المجتمع الدولي قواه لمواجهة التهديدات الأمنية الناشئة، قدمت بلدان الجنوب رؤية قوامها المنافع المتبادلة والمتآزرة من خلال وضع مبادرات مشتركة وحلول غير مسبوقة، من أجل مكافحة الإرهاب ومنع التطرف العنيف. وتمكنت هذه البلدان، بفضل ما نشأ فيما بينها من تعاون وشراكات بدعم من الأمم المتحدة، من اكتساب نقاط قوة لم تكن لتكتسبها لولا ذلك التعاون وتلك الشراكات.

ويتضمن هذا الدليل أمثلة مختلفة قامت فيها بلدان الجنوب بدور محوري في إعداد الصكوك والآليات الإقليمية، في ميدان مكافحة الإرهاب ومنع التطرف العنيف، سواء من خلال الحلول المعدة محليا التي تعالج الأسباب الجذرية للنزاع أو بتوليد زخم يصب في الالتزام بالصكوك الدولية على الصعيد الإقليمي، في إطار تعددية الأطراف.

[1] الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب الذي عُقِد في نيروبي، في كانون الأول/ديسمبر 2009، تصنف جميع البلدان النامية في فئة بلدان الجنوب (انظر قرار الجمعية العامة 64/222، المرفق).

وخلال مؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى الثاني المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، الذي عُقِد في آذار/مارس 2019 في بوينس آيرس، الأرجنتين (يُعرف باسم "خطة عمل بوينس آيرس + 40")، أكدت الدول الأعضاء من جديد آراءها بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب بوصفه تجسيدا لما بين بلدان وشعوب الجنوب من تضامن يسهم في أمنها الوطني، واعتمادها الجماعي على الذات، وتحقيقها للأهداف المتفق عليها دوليا. وقد تبلورت هذه الآراء في الوثيقة الختامية للمؤتمر، ولا تزال محتفظة بوجاهتها حتى اليوم[2].

ووفقا لمثلي الدول الأعضاء، تعد مسألة مكافحة التطرف العنيف والإرهاب من المجالات الرئيسية التي يمكن فيها للتعاون فيما بين بلدان الجنوب أن يُحدِث أثرا ملموسا. ومع ظهور الجائحة العالمية، أصبحت الحاجة إلى التعاون الدولي لحماية الصحة والسلام والأمن والتنمية على الصعيد العالمي أكثر إلحاحا من أي وقت مضى.

ويشجع مكتب مكافحة الإرهاب التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في ميدان مكافحة الإرهاب والعنف باعتبار ذلك وسيلة تيسر التعاون الدولي في مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف، وتوفر في الوقت نفسه إطارا مبتكرا يبرز أهمية العمل الأفقي والتضامن والمنفعة المتبادلة باعتبارها مكملا للتعاون بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب.

وفي هذا السياق، أعلن مكتب مكافحة الإرهاب، على هامش مؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى الثاني المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، عن مشروع عالمي بعنوان "تعزيز تبادل الخبرات في بلدان الجنوب في مجال مكافحة الإرهاب ومنع التطرف العنيف، متى كان يفضي إلى الإرهاب، بين الخبراء من أفريقيا وآسيا والشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي". ويُموَّل المشروع من خلال مساهمة سخية من صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للسلام والتنمية الذي أنشئ بدعم من حكومة الصين.

ويقدم مكتب مكافحة الإرهاب معظم مساعداته التقنية إلى الدول الأعضاء ودعمه لها في بناء القدرات من خلال مركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب وفرع المشاريع الخاصة والابتكار على المستويات العالمي والإقليمي والوطني عبر جميع الركائز الأربع لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب. ويتولى مركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب تنفيذ المشروع العالمي وهو يعمل عن قرب في هذا المسعى مع مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب.

ومكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب ملتزم بدعم الدول الأعضاء في تبادل ما لديها من معارف وخبرات ذات صلة بمكافحة الإرهاب/مكافحة التطرف العنيف بطريقة مستدامة، بهدف تعزيز الشراكة والتعلم فيما بين بلدان الجنوب. وهذا الدليل إنما أُعد في إطار هذا المسعى.

وانسجاما مع التوصيات الصادرة عن مؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى الثاني المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، وتمشيا مع مبادئ التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، يشجع مكتب مكافحة الإرهاب المبادرات التي تتيح التعلم المتبادل، في إطار شراكة متكافئة تقوم على التضامن. وأرجو أن تتيح المبادرات المعروضة في هذا المنشور مرجعا مفيدا يساعد على الربط بين الدول الأعضاء في تبادل الخبرات، ومن ثم يشجع أكثر على التعاون ويعزز قدرات مكافحة الإرهاب ومنع التطرف العنيف في بلدان الجنوب.

فلاديمير فورونكوف

وكيل الأمين العام لمكافحة الإرهاب

[2] قرار الجمعية العامة 73/291.

موجز تنفيذي

لقد مضى عشرون عاما على الهجمات الإرهابية التي وقعت في 11 أيلول/سبتمبر 2001 في الولايات المتحدة الأمريكية. ففي أعقاب تلك الهجمات، حدثت زيادة هائلة في أعمال الإرهابيين في جميع أنحاء العالم، ولا سيما في بلدان الجنوب.

ومع توجُّه تركيز المجتمع الدولي وما يبذله من جهود بقيادة الأمم المتحدة نحو مكافحة التهديد العالمي المتزايد الذي يشكله الإرهاب، أصبحت بلدان الجنوب تتلقى المساعدة التقنية في مجال مكافحة الإرهاب ومنع التطرف العنيف وتقدم في الوقت ذاته تلك المساعدة على صعيد مناطقها وخارجها. وقد تسنى لها ذلك بفضل الابتكار وإيجاد حلول غير مسبوقة، الأمر الذي أثمر خبرات تتبادلها بلدان العالم النامي فيما بينها من خلال التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

ولئن كان التعاون فيما بين بلدان الجنوب قائما منذ مؤتمر باندونغ عام 1955 الذي نبع منه هذه التعاون، فإن تجليه العملي المرتبط بالتنمية نشأ في مؤتمر الأمم المتحدة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية الذي عُقِد في بوينس آيرس عام 1978. وقد تعزز التعاون فيما بين بلدان الجنوب أكثر من خلال "التعاون الثلاثي"، وهو عملية تيسر فيها البلدان المانحة والمنظمات المتعددة الأطراف مبادرات التعاون فيما بين بلدان الجنوب لتحقيق التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

وبفضل توسيع نطاق التعاون ليشمل المسائل الأمنية، مثل مكافحة الإرهاب ومنع التطرف العنيف، انضاف بُعد جديد إلى التعاون فيما بين بلدان الجنوب. ولما كان مكتب مكافحة الإرهاب يعتبر التعاون فيما بين بلدان الجنوب أولوية، فقد أعلن في آذار/مارس 2019، على هامش مؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى الثاني المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، عن مشروع عالمي بعنوان "تعزيز تبادل الخبرات في بلدان الجنوب في مجال مكافحة الإرهاب ومنع التطرف العنيف، متى كان يفضي إلى الإرهاب، بين الخبراء من أفريقيا وآسيا والشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي"، باعتبار المشروع مبادرة رائدة لتعزيز هذا البُعد الجديد. ويندرج هذا الدليل في إطار هذا الجهد الأوسع نطاقا. ويعرض الدليل المبادرات الوطنية والإقليمية في مجال مكافحة الإرهاب ومنع التطرف العنيف في مختلف مناطق جنوب الكرة الأرضية، والتي يمكن أن توفر إسهامات ومزايا قيمة للبلدان التي تواجه تحديات مشابهة. وأخيرا، يهدف الدليل إلى إظهار ما يمكن أن تقدمه بلدان الجنوب من مؤهلات كبيرة ومن مبادرات قيادية في ميدان مكافحة الإرهاب ومنع التطرف العنيف.

تكرس مراكز التميز في أفريقيا جهودها لتعزيز التعاون في ميدان مكافحة الإرهاب ومنع التطرف العنيف عن طريق إجراء الدراسات والبحوث لتوفير مشورة مفيدة في مجال السياسات العامة، وعن طريق تيسير التعاون التقني بين قوات الأمن. والتعاون عبر الحدود بين إثيوبيا وكينيا حالة أخرى من الحالات التي تجري فيها مكافحة الإرهاب ومنع التطرف العنيف بقيادة بلدان من الجنوب، وبدعم من الاتحاد الأوروبي، في إطار ترتيب ضمن التعاون الثلاثي يهدف إلى تحقيق السلام المستدام فيما بين المجتمعات المحلية.

وفي أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وإن كانت حوادث الإرهاب قليلة، فإن هناك قلقا متصاعدا من العلاقة التي تربط بين الجريمة المنظمة والإرهاب. ويمكن لإطار متين للتعاون فيما بين بلدان الجنوب على الصعيدين الوطني والإقليمي أن يشجع هذا التعاون في مكافحة الإرهاب ومنع التطرف العنيف، بما في ذلك تجارب كل من الأرجنتين، التي أصبحت مدافعا قويا عن التزام نصف الكرة الغربي بالاتفاقات المتعددة الأطراف، والبرازيل، التي تعتمد على التعاون الدولي لاستضافة أحداث رياضية ضخمة بصورة آمنة.

وتتعاون الدول الأعضاء من مختلف أنحاء آسيا فيما بينها من أجل تعزيز القدرات في مجال مكافحة الإرهاب ومنع التطرف العنيف. فبلدان مثل إندونيسيا وسنغافورة والصين تعرض رؤيتها الخاصة لهذا التعاون، بتسليط الضوء على أبعاد مثل المنافع المتبادلة والشراكات المتكافئة، وكذلك على فرص التعاون التقني وتنسيق السياسات على صعيد المنطقة وخارجها. ومن قيام الدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا ببناء قدرات قوات الشرطة إلى تنفيذ مبادرات ناجحة في الملاحقة القضائية والتأهيل وإعادة الإدماج في آسيا الوسطى، هناك خبرة كبيرة متاحة من أجل زيادة التعاون، بما في ذلك التعاون بدعم قيم تقدمه البلدان الشريكة والمنظمات الدولية، مثل عملية الإنتربول المسماة "عملية طائر الشمس" (Sunbird)، وهي مبادرة تهدف إلى تعزيز مهارات قوات الشرطة على صعيد منطقة رابطة أمم جنوب شرق آسيا في مجال مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة.

ووضعت بلدان في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا هي الأخرى مبادرات مهمة في مجال مكافحة الإرهاب ومنع التطرف العنيف من أجل نشر رؤية معتدلة للإسلام ومكافحة الخطاب المتطرف بواسطة التكنولوجيا والخطاب الديني، وكذلك بتعزيز السلام والأمن في البلدان العربية.

ويأمل مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب أن تستمر المبادرات المعروضة في هذا المنشور في تشجيع وتوليد المزيد من الشراكات والتعاون بين الدول الأعضاء من أجل تعزيز جهود التنمية المبذولة على طريق تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

أولاً - مقدمة

يعرِّف مكتبُ الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب التعاونَ فيما بين بلدان الجنوب بأنه إطار واسع للتعاون بين بلدان الجنوب في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية والتقنية. ويقوم هذا التعاون بين بلدين أو أكثر من البلدان النامية على أساس ثنائي أو دون إقليمي أو إقليمي أو داخل الإقليم الواحد أو فيما بين عدة أقاليم[3].

وفي هذا "الإطار الواسع للتعاون" تنوعٌ ملحوظ في النُهُج والمواصفات التي تختلف باختلاف البلدان والمناطق والمنظمات. ويؤثر هذا التنوع في طريقة قياس التعاون فيما بين بلدان الجنوب وفهمه والإشارة إليه وتنفيذه في مختلف المناطق (وهو ما ستتناوله أقسام لاحقة من هذا المنشور). غير أن هناك العديد من الصفات والمبادئ والمزايا النسبية المشتركة التي تميز التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

> "التعاون فيما بين بلدان الجنوب إطار واسع للتعاون بين بلدان الجنوب في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية والتقنية."
>
> مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب

> "التعاون في ما بين بلدان الجنوب ممارسةٌ عالمية لجميع بلدان الجنوب لصالح الجميع، بما في ذلك أقل البلدان نمواً. فكل بلد وكل شريك لديه درس يشاطِره أو يُتعلَّم منه، مهما كانت ظروفه."[4]
>
> روزماري أ. ديكارلو،
> وكيلة الأمين العام،
> إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام

[3] حول التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. متاح هنا: www.unsouthsouth.org/about/about-sstc/.

[4] ملاحظات استهلالية في مؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى الثاني المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، بوينس آيرس، آذار/مارس 2019.

الإطار 1

التعاون فيما بين بلدان الجنوب في الأمم المتحدة:
من التعاون التقني إلى إطار واسع للتعاون

على الرغم من أن خطة عمل بوينس آيرس الأولى كانت مكرسة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية، فإن هذا التعاون لم يظل مقتصرا على التعاون التقني في العقود التي تلت ذلك. وفي عام 2013، تغيّر اسم الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، ويتولى هذا المكتب المسؤولية عن "الدعوة إلى التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي وتنسيقهما على الصعيد العالمي وعلى صعيد منظومة الأمم المتحدة".

وأما اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب[5] المنشأة عام 1978، وهي الهيئة الرئيسية لصنع السياسات المتعلقة بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب في منظومة الأمم المتحدة، فهي هيئة فرعية تابعة للجمعية العامة. وأُنشئت هذه اللجنة في الأصل من ممثلي جميع الدول الأعضاء المشاركة في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

وعادة ما يُفهَم التعاون فيما بين بلدان الجنوب ويُنفَّذ في مجال التعاون الإنمائي. غير أن هناك وعيا متزايدا بإمكانات هذا التعاون في ميدان السلام والأمن. ففي اجتماع على مستوى السفراء للجنة بناء السلام عُقِد في أيلول/سبتمبر 2019، تم التشديد على ما يوجد من قواسم مشتركة بين نهج لجنة بناء السلام إزاء الترتيبات التي تقودها البلدان والطابع الطوعي والتشاركي القائم على الطلب الذي يتسم به التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، وعلى أوجه الاتساق بين عمل لجنة بناء السلام ومبادئ التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وأُقرّ أيضاً بأن تتبع التعاون فيما بين بلدان الجنوب على الصعيد الميداني لا يزال أمرا صعبا[6]. ومع أنه لا يرد أي ذكر للسلام والأمن في خطة عمل بوينس آيرس لعام 1978، فإن خطة التنمية المستدامة لعام 2030 تؤكد الصلة بين السلام والتنمية، وخاصة من خلال الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة، الأمر الذي تم التشديد عليه في الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى الثاني المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب باعتباره مجالا من المجالات التي يمكن فيها زيادة أثر التعاون فيما بين بلدان الجنوب[7].

> **"تمشيا مع مبدأي السيادة والمسؤولية الوطنيتين، فإن البلدان النامية تتخذ هي بنفسها قرار القيام بأنشطة التعاون فيما بين بلدان الجنوب وترسم معالم تلك الأنشطة وتديرها. وتتحمل البلدان النامية أيضا المسؤولية الرئيسية عن التمويل والمدخلات البرنامجية. وتضطلع كيانات الأمم المتحدة والجهات الشريكة الأخرى بأدوار تيسيرية وتحفيزية، متى طُلب منها ذلك".[8]**
>
> الاستراتيجية المعتمدة على نطاق منظومة الأمم المتحدة بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي من أجل تحقيق التنمية المستدامة (2020-2024)

ويعرض هذا الدليل مختلف المبادرات الوطنية والإقليمية المتعلقة بمكافحة الإرهاب ومنع التطرف العنيف التي أثبتت جدواها وأظهرت كذلك إمكانية توسيع نطاقها. ومع أن هذه المبادرات لا تُصنَّف أو تعتبر بالضرورة تعاونا فيما بين بلدان الجنوب فإنها تقدم أفكارا قيمة للبلدان الأخرى التي تواجه تحديات مماثلة ويمكن أن تساهم في تسريع خطوات تنفيذ الهدفين 16 و 17 من أهداف التنمية المستدامة.

[5] انظر http://www.unsouthsouth.org/our-work/policy-and-intergovernmental-support/high-level-committee-on-south-sou.

[6] انظر https://www.un.org/peacebuilding/content/chairs-summary-ambassadorial-level-meeting-south-south-and-triangular-cooperation.

[7] انظر http://www.unsouthsouth.org/wp-content/uploads/2019/07/N1920949.pdf.

[8] انظر http://www.unsouthsouth.org/wp-content/uploads/2021/04/United-Nations-system-wide-strategy-on-South-South-a.

الإطار 2

المزايا النسبية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي

- اتباع نُهُج متعددة أصحاب المصلحة
- انخفاض تكاليف المعاملات والتنفيذ
- سرعة تقديم الخدمات وتنفيذ المشاريع
- زيادة المرونة
- استخدام النظم الوطنية
- اتباع نُهُج قائمة على القدرات والطلب
- التركيز على المنفعة المتبادلة
- التكافؤ بين الشركاء
- تكامل القدرات
- ملاءمة الحلول المتبادلة فيما بين الشركاء من بلدان الجنوب الذين يواجهون تحديات إنمائية مماثلة

المنهجية

يحتوي هذا الدليل على مبادرات جُمِعَت من الدول الأعضاء في مناطق مختلفة من جنوب الكرة الأرضية: أي من أفريقيا، وآسيا، والشرق الأوسط، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وقد جُمِعَت البيانات والمعلومات عن طريق البحوث المكتبية القائمة على مصادر مفتوحة، وكذلك عن طريق التعقيبات والإسهامات المباشرة المقدمة من البلدان، والمشاورات التي أجريت في إطار مشروع التعاون فيما بين بلدان الجنوب التابع لمركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، ومن المناقشات المستفيضة التي أجريت من خلال اجتماعات افتراضية. وقدمت الأفرقة المعنية التابعة لمكتب مكافحة الإرهاب إسهامات شاملة.

وقد بدأت عملية التشاور التي شارك فيها العديد من أصحاب المصلحة باجتماع للخبراء عُقِد بعنوان "تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب في مكافحة الإرهاب ومنع التطرف العنيف ومكافحته متى كان مفضيا إلى الإرهاب"، في نيويورك، يومي 20 و 21 تشرين الثاني/نوفمبر 2019. وفي أعقاب الاجتماع، قدمت الدول الأعضاء المشارِكة إسهامات طوعية بشأن الممارسات الجيدة في مجال مكافحة الإرهاب ومنع التطرف العنيف، كما أُجريت بحوث مكتبية تكميلية. وقد استُعرِضَ ما تأتى من ذلك من بيانات ومعلومات استعراضا دقيقا من خلال بحوث مكتبية.

ويحتوي هذا الدليل على تقارير المبادرات التي نفذتها بلدان في جنوب الكرة الأرضية فيما يتعلق بمكافحة الإرهاب ومنع التطرف العنيف، والتي ينطبق عليها معيار أو أكثر من المعايير التالية:

- الممارسات والسياسات الوطنية المتعلقة بمكافحة الإرهاب ومنع التطرف العنيف التي نجحت على الصعيد الوطني وصُنفت باعتبار أنه من الممكن الاستفادة منها في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي؛
- الممارسات والسياسات الوطنية المتعلقة بمكافحة الإرهاب ومنع التطرف العنيف التي تبادلتها البلدان النامية فيما بينها؛
- الممارسات والسياسات الإقليمية المتعلقة بمكافحة الإرهاب ومنع التطرف العنيف التي نجحت على الصعيد الإقليمي وصُنفت باعتبار أنه من الممكن زيادة نطاقها و/أو التوسع فيها على نطاق أقاليمي في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي؛
- الممارسات والسياسات الوطنية أو الإقليمية المتعلقة بمكافحة الإرهاب ومنع التطرف العنيف التي تشمل بلدا من البلدان المتقدمة النمو و/أو منظمة دولية واحدة، بما يشكل ترتيبا من ترتيبات التعاون الثلاثي.

وليس المقصود من هذه المجموعة من المبادرات أن تكون حصرية. فهي توضح ما تتمتع به بلدان الجنوب من إمكانات كبيرة تتيح لها أن تقدم حلولا مبتكرة وأن تقوم بدور قيادي فيما يتعلق بمكافحة الإرهاب ومنع التطرف العنيف. وتعتبر المبادرة واعدة من حيث إمكانات التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي عندما تكون قابلة للتكيف مع سياقات أخرى، إما لأنها مراعية لأوجه التشابه الثقافية والتاريخية، أو لأنها مستدامة وفعالة من حيث التكلفة.

الإطار 3

التعاون الثلاثي

على الرغم من أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب يركز على المبادرات التي تقودها البلدان النامية، فهو لا يلغي إسهام البلدان المتقدمة النمو ومشاركتها: فقد عاود مؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى الثاني المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب التأكيد على أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب ليس بديلا عن التعاون بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب، بل هو مكمل له. والبلدان المتقدمة النمو والمنظمات الدولية مدعوة إلى المشاركة في مبادرات التعاون فيما بين بلدان الجنوب، بوصفها شريكة على قدم المساواة فيما يعرف بترتيب التعاون الثلاثي من أجل إضافة قيمة إلى التعاون فيما بين بلدان الجنوب والمساعدة الإنمائية التقليدية وتيسير التآزر فيما بينهما.

ثانياً - لمحة عامة

لا تزال دول ومناطق عديدة في جميع أنحاء العالم تواجه ثغرات في تنفيذ آليات مكافحة الإرهاب وفي وضع إجراءات متكاملة للتصدي للإرهاب. وهذه التحديات يمكن معالجتها عن طريق التنفيذ الفعال لاستراتيجيات وخطط عمل شاملة تكون مدعومة بموارد كافية وقائمة على فهم السياقات المحلية.

وتتبع الركائز الأربع لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب نهجا شاملا في مكافحة آفة الإرهاب. فوضع وتنفيذ استراتيجيات وطنية وإقليمية لمكافحة الإرهاب، استنادا إلى الإطار الشامل الذي توفره الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب وخطة العمل لمنع التطرف العنيف، شرط أساسي لمكافحة الإرهاب بفعالية ومنع التطرف العنيف بطريقة شاملة ومتكاملة ووقائية.

وبينما تزخر الوثائق بقصص عن الكيفية التي تطور بها التعاون فيما بين بلدان الجنوب من دوره الأصلي الذي كان يتمثل في التعاون فيما بين بلدان الجنوب العالمي، فإن التركيز في الأقسام التالية من هذا الدليل ينصب على مختلف المبادرات التي تنفذها بلدان الجنوب بشكل تعاوني من أجل مكافحة الإرهاب ومنع التطرف العنيف.

لقد شهدت الفترة التي أعقبت هجمات 11 أيلول/سبتمبر 2001 في الولايات المتحدة الأمريكية تصاعدا في الإرهاب والتطرف العنيف في جميع أنحاء العالم. فهذه الهجمات أعطت بشكل من الأشكال دفعة قوية لما يشكله تنظيم القاعدة والجماعات الإرهابية الأخرى من تهديدات أمنية نابعة من مظالم كثيرة، فضلا عن نشوء جماعات إرهابية جديدة، مثل تنظيم الدولة الإسلامية وبوكو حرام وتنظيم الدولة الإسلامية في ولاية غرب أفريقيا وحركة الشباب. وفي وقت لاحق، أسفر انهيار تنظيم القاعدة وهزيمة تنظيم الدولة الإسلامية في كل من العراق وسوريا، عن انتقال المقاتلين الإرهابيين الأجانب إلى مناطق مختلفة لتعزيز الجماعات الإرهابية الجهادية المحلية، وخصوصا في شمال أفريقيا وغربها، وتسبب في تصاعد العنف في الدول التي تعاني بالفعل من الهشاشة في جنوب الكرة الأرضية وفي غيرها من المناطق.

وقد شرعت بلدان من منطقة الساحل وغرب أفريقيا في اتباع نهج متعددة الأطراف ونهج إقليمية بقيامها، على سبيل المثال، بإنشاء المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل والقوة المشتركة المتعددة الجنسيات، من أجل مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف. ووضعت مناطق أخرى أيضا عدة مبادرات لتحقيق الهدف ذاته.

ثالثاً - المبادرات التي تقودها بلدان الجنوب من أجل مكافحة الإرهاب ومنع التطرف العنيف

إن الخبرات الغنية لدى بلدان الجنوب في مكافحة الإرهاب ومنع التطرف العنيف تلقى التجاهل في معظمها. ويوفر التعاون فيما بين بلدان الجنوب فرصة وإطارا مبتكرا للاستفادة من هذه الخبرات وتبادلها. ويسلط هذا القسم الضوء على مبادرات مكافحة الإرهاب ومنع التطرف العنيف التي تقودها بلدان الجنوب في أفريقيا، وآسيا، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، والشرق الأوسط. وهي عبارة عن مبادرات للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي أو مبادرات يمكن الإسهام بها في أُطر هذا التعاون.

1 – مبادرات مكافحة الإرهاب ومنع التطرف العنيف في أفريقيا

تضطلع الدول الأعضاء الأفريقية بمبادرات رئيسية ترمي إلى التصدي للإرهاب وانتشار التطرف العنيف في القارة، وتتراوح هذه المبادرات من العمل داخل الأسر والمجتمعات المحلية إلى تعزيز القدرات الإقليمية في مجال مكافحة الإرهاب ومنع التطرف العنيف. ويسلط هذا القسم الضوء على نهج الاتحاد الأفريقي في مكافحة الإرهاب والتعاون فيما بين بلدان الجنوب، من خلال إنشاء مراكز إقليمية للتميز، ويبرز الخبرات الوطنية وكذلك المشاريع والمبادرات الثلاثية التي تنفذها البلدان فيما بينها، والتي يحصل بعضها على الدعم من منظمات دولية.

1-1 – مراكز التميز الإقليمية: تعزيز القدرات من أجل إجراء البحوث والمعلومات والتحليلات في مجال مكافحة الإرهاب ومنع التطرف العنيف

اعتمد الاتحاد الأفريقي وسلفه، منظمة الوحدة الأفريقية، تدابير هامة لتشجيع الالتزام الوطني بمكافحة الإرهاب على الصعيد الإقليمي. وصك مكافحة الإرهاب الرئيسي للاتحاد الأفريقي هو اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية لمنع الإرهاب ومكافحته لعام 1999. فقد أعلنت الدول الأعضاء عزمها على القضاء على الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، اقتناعا منها بأن الإرهاب انتهاك لحقوق الإنسان يعوق التنمية الاجتماعية الاقتصادية من خلال زعزعة الاستقرار. وعلاوة على ذلك، تحدد الاتفاقية والبروتوكولات الملحقة بها مجالات التعاون في سبيل النهوض بهدف تنسيق ومواءمة الجهود المبذولة على صعيد القارة في مجال منع الإرهاب الدولي ومكافحته.

وثمة مبادرة أخرى هي خطة عمل الاتحاد الأفريقي لعام 2002 بشأن منع الإرهاب ومكافحته، وهي تقتضي اتخاذ مجموعة من التدابير لتعزيز الالتزامات والواجبات القائمة وتشجع على تنفيذ اتفاقية عام 1999 والصكوك الدولية الأخرى لمكافحة الإرهاب. ويشمل ذلك تعزيز المساعدة التقنية من أجل التعاون فيما بين بلدان المنطقة في مراقبة الحدود، والتدابير التشريعية والقضائية، ومكافحة تمويل الإرهاب، وكذلك في تبادل المعلومات.

وفي عام 2004، افتتح الاتحاد الأفريقي المركز الأفريقي للدراسات والبحوث المتعلقة بالإرهاب في الجزائر العاصمة، من أجل المساعدة على تعزيز التعاون الإقليمي والدولي. وثمة مبادرة أخرى هي منظمة تعاون رؤساء الشرطة في شرق أفريقيا، التي أنشئت في عام 1998. وتضم المنظمة في عضويتها 14 من رؤساء الشرطة في شرق أفريقيا. وقد أنشئت لتحقيق هدف رئيسي يتمثل في مواءمة وتعزيز التعاون الشرطي والاستراتيجيات الشرطية المشتركة، وتبادل المعلومات المتعلقة بالجريمة من أجل مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية. وللمنظمة ثلاث ركائز رئيسية، هي: (1) البحث والتحليل بشأن المشاريع المتصلة بمكافحة الإرهاب؛ (2) تنسيق التخطيط والعمل لمكافحة الإرهاب؛ (3) تبادل الخبرات وأفضل الممارسات. وقد أقامت المنظمة أيضا مركز تميز إقليمي لمكافحة الإرهاب.

الإطار 4

المركز الأفريقي للدراسات والبحوث المتعلقة بالإرهاب

المركز الأفريقي للدراسات والبحوث المتعلقة بالإرهاب هو أحد مبادرات الاتحاد الأفريقي، افتُتِح في عام 2004 باعتباره منشأة تابعة لمفوضية الاتحاد الأفريقي، وفقا لأحكام خطة عمل الاتحاد الأفريقي لمنع ومكافحة الإرهاب في أفريقيا. وهو مكلف بالمهام الآتية:

- تعزيز التعاون الدولي وتسهيل تحقيق أهداف الاتحاد الأفريقي في مجال مكافحة الإرهاب؛
- العمل كمركز تميز بحثي في المسائل المتعلقة بمنع ومكافحة الإرهاب في أفريقيا؛
- تعهد قواعد البيانات، وجمع المعلومات والدراسات والتحليلات المتعلقة بالإرهاب والجماعات الإرهابية وتجميعها بشكل مركزي وتحليلها؛
- بناء القدرات في مجال مكافحة الإرهاب في الدول الأعضاء وإعداد برامج تدريبية وحلقات عمل واجتماعات وندوات بمساعدة من مختلف الشركاء على المستوى الوطني.

وقد شرعت الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية[9]، منذ أن أنشئت في عام 1996، في إقامة شراكة واسعة النطاق تضم الحكومات ومنظمات المجتمع المدني والقيادات الدينية والقطاع الخاص من أجل مكافحة الإرهاب ومنع التطرف العنيف. وأنشأت الهيئة مركز تميُّز تابعاً لها لمنع التطرف العنيف ومكافحته، ومقره في جيبوتي. وقد تأسس المركز في عام 2016، ولكنه افتُتح رسميا في عام 2018. وهو منتدى لتعزيز التعاون والتنسيق والتآزر والتدريب والحوار والبحث وتبادل المعرفة على المستوى الإقليمي فيما يتعلق بمنع التطرف العنيف ومكافحته من خلال نهج شامل ومتكامل.

الإطار 5

مركز التميز لمنع ومكافحة التطرف العنيف التابع للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية

في عام 2018، قامت الدول الأعضاء في الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إثيوبيا وإريتريا وأوغندا وجنوب السودان وجيبوتي والسودان والصومال وكينيا)، بدعم من منحة إقليمية قدمتها وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة، بالافتتاح الرسمي لمركز التميز لمنع ومكافحة التطرف العنيف. والمركز مكرَّس لمنع ومكافحة تهديدات التطرف العنيف في شرق أفريقيا. وهو يعتمد على نهج شامل ومتكامل يشمل تعزيز قدرة الدول الأعضاء في البحث والتواصل الاستراتيجي، والتوعية المجتمعية، وتبادل المعارف، والتعاون مع أصحاب المصلحة المتعددين من أجل تعزيز قدرة المجتمعات المحلية المعرضة لخطر أن يتفشى فيها التطرف.

[9] الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية هي من الجماعات الاقتصادية الإقليمية التابعة للاتحاد الأفريقي.

وأحرزت البلدان الأفريقية أيضا تقدما كبيرا في تحديد أولويات التعاون فيما بين بلدان الجنوب بشكل جماعي، بما في ذلك من خلال اعتماد خطة عام 2063، ومع تحول وكالة التخطيط والتنسيق التابعة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، في عام 2018، إلى وكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية – الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وفي عام 2019، دخلت هذه الوكالة في شراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الإسلامي للتنمية والأمانة العامة الأيبيرية الأمريكية، لإصدار أول تقرير عن التعاون فيما بين بلدان الجنوب في أفريقيا[10]. وساهم في التقرير 11 بلدا أفريقيا بتقديم معلومات عن أنشطتها الرئيسية المضطلع بها في مجال التعاون الإنمائي، بقيادة البلدان النامية والجهات الفاعلة الرئيسية في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب خلال عام 2017. وإلى جانب جمع البيانات، يهدف التقرير إلى تشجيع الحوار الإقليمي بشأن القضايا الرئيسية التي يمكن أن تيسِّر إقامة التعاون فيما بين بلدان الجنوب في أفريقيا، وبالتالي تعزيز التكامل والشراكات بين البلدان الأفريقية في سبيل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وخطة الاتحاد الأفريقي للتنمية لعام 2063.

الإطار 6

مركز التميز الإقليمي لمكافحة الإرهاب التابع لمنظمة التعاون بين رؤساء الشرطة في شرق أفريقيا

بدعم من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والوكالة الألمانية للتعاون الدولي، أنشأت منظمة التعاون بين رؤساء الشرطة في شرق أفريقيا مركزا إقليميا للتميز في مجال مكافحة الإرهاب. والمركز الذي يوجد مقره في نيروبي وتستضيفه المنظمة يُعنى بتيسير تبادل المعارف وبناء القدرات على الصعيد الإقليمي فيما بين أعضاء المنظمة، من أجل مكافحة الإرهاب ومنع التطرف العنيف في شرق أفريقيا. ومهمة المركز هي القيام بدور الوكالة الرائدة في جهود التنسيق من أجل تدفق المعلومات والتحليلات في الوقت المناسب، وبناء قدرات قوات الشرطة بالمنطقة فيما يتعلق بمكافحة الإرهاب ومنع التطرف العنيف.

1-2 - إسهامات المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل

تمتد منطقة الساحل على امتداد شمال أفريقيا من المحيط الأطلسي إلى البحر الأحمر. وتُعرف المنطقة بالانتشار الواسع النطاق للإرهاب والتطرف العنيف، والجريمة المنظمة عبر الوطنية غير المحدودة، والتدفقات غير المشروعة عبر الحدود، الأمر الذي يسترعي الاهتمام ويثير القلق على الصعيد الدولي. ومما يزيد الأوضاع تعقيدا مخاطر امتداد حالة عدم الاستقرار من الساحل إلى البلدان والمناطق المجاورة.

> "لا توجد تنمية مستدامة بدون أمن ولا أمن دائم بدون تنمية فعالة ... لقد اتفقنا على توحيد جهودنا لمواجهة هذا التحدي المزدوج المتمثل في الأمن والتنمية المستدامة في منطقة الساحل[11]."
>
> محمد ولد عبد العزيز،
> رئيس موريتانيا (2014)

وفي هذا السياق، وبالنظر إلى عودة انعدام الأمن وانتشار الأعمال الإرهابية والجريمة المنظمة عبر الحدود في غرب منطقة الساحل، اجتمع رؤساء دول بوركينا فاسو وتشاد ومالي وموريتانيا والنيجر عام 2014 في نواكشوط، بموريتانيا، لإنشاء المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، رغبة منهم في توحيد جهودهم ضمن منظمة يكون هدفها الرئيسي هو تنسيق السياسات والاستراتيجيات الإنمائية والأمنية.

وشكلت المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، في عام 2017، قوة قوامها 5 000 فرد تدعى "القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل" بدعم من المجتمع الدولي. وتهدف هذه القوة الخاصة المتعددة الجنسيات من الجيل الجديد، الأكثر

[10] انظر www.africa.undp.org/content/rba/en/home/library/reports/first-african-south-south-cooperation-report.html.

[11] بيان أُدلي به خلال مؤتمر القمة الذي عقد في نواكشوط في شباط/فبراير 2014 لإنشاء المجموعة الخماسية لبلدان الساحل.

من صور الأمم المتحدة/بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي

تكيفا مع التحديات الأمنية المتعددة التي تشهدها المنطقة، إلى تبادل المعارف والخبرات العسكرية للبلدان الخمسة الأعضاء، ولا سيما في الكفاح المشترك ضد الإرهاب[12].

وأنشأت المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل لاحقاً كلية للدفاع، في إطار جهد إقليمي لإنشاء مدرسة حربية عبر الحدود الوطنية مكرسة لتدريب قواتها المشتركة. وتتعاون البلدان في قيادة مدرسة التدريب العالية المستوى، التي تستفيد أيضاً من الدعم المقدم من البلدان الشريكة مثل ألمانيا وفرنسا، في ترتيب تعاوني ثلاثي. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2017، نفذت القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل عمليات عسكرية أطلق عليها اسم عملية هوبي (Hawbi) على طول حدود بوركينا فاسو ومالي والنيجر. وفي عام 2018، نفذت عملية باغنالي (Pagnali) على طول حدود بوركينا فاسو ومالي.

وفي خلال الفترة 2017-2019، أطلق مركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، بالشراكة مع مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل والأمانة الدائمة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، المشروع المسمى "دعم الجهود الإقليمية لبلدان المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل من أجل مكافحة الإرهاب ومنع التطرف العنيف"، في إطار استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل، بمشاركة البلدان التي تتألف منها المجموعة الخماسية. واستراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل هي نهج متعدد الأبعاد يركز على النتائج ويُعنى بالأولويات الرئيسية في مجالات الحوكمة والأمن والقدرة على الصمود. وقد صُممت لمعالجة الأسباب الجذرية لأزمة الساحل الأمنية ودعم القدرات الوطنية والإقليمية لبناء السلام في الوقت نفسه.

واستنادا إلى تقييمات احتياجات البلدان واتساقا مع الأولويات التي حددتها بلدان المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، يسعى المشروع إلى إيجاد حلول لجميع التحديات المحددة في إطار أربعة مجالات مواضيعية من خلال مبادرة المساعدة المتكاملة لمكافحة الإرهاب التابعة لمركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، وهي: (1) منع التطرف العنيف؛ (2) إدارة الحدود والتعاون عبر الحدود؛ (3) سيادة القانون والعدالة الجنائية؛ (4) التنسيق في مكافحة الإرهاب بوجه عام. وتهدف مبادرة المساعدة المتكاملة لمكافحة الإرهاب إلى تعزيز الدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة والشركاء الثنائيون لمنطقة المجموعة الخماسية.

[12] المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، كلمة الأمين التنفيذي، 26 حزيران/يونيه 2020. متاحة هنا: https://www.g5sahel.org/mot-du-secretaire-permanent-mr-maman-s-sidikou/.

وشارك في المشروع بفعالية مسؤولون حكوميون من الوكالات المعنية بمكافحة الإرهاب ومنع التطرف العنيف، فضلا عن منظمات المجتمع المدني في المنطقة. والمشروع الذي يسرته وكالات الأمم المتحدة ومؤسساتها هو بمثابة مثال للتعاون الثلاثي الذي تعتبر بلدان الجنوب من الجهات الفاعلة الرئيسية فيه، بدعم من بلدان متقدمة النمو ومنظمات دولية.

1-3 - مساهمات القوة المشتركة المتعددة الجنسيات

القوة المشتركة المتعددة الجنسيات هي تحالف عسكري مخصص، قامت الدول الأربع الأعضاء في لجنة حوض بحيرة تشاد – وهي تشاد والكاميرون والنيجر ونيجيريا - في آذار/مارس 1994، بإنشائها باعتبارها آلية لتحقيق الاستقرار من أجل التصدي للأنشطة الإجرامية العابرة للحدود الوطنية التي تنطوي على تهريب الأسلحة في منطقة حوض بحيرة تشاد. ويقع مقر القوة في انجامينا، ويقودها جنرال نيجيري. وتتحمل كل دولة من الدول الأعضاء المتاخمة لبحيرة تشاد مسؤولية منطقة وطنية معينة من قطاعات العمليات الأربعة: القطاع 1، ومقره في مورا (الكاميرون)؛ والقطاع 2، ومقره في باقا سولا (تشاد)؛ والقطاع 3، ومقره في باقا (نيجيريا)؛ والقطاع 4، ومقره في ديفا (النيجر). وتحافظ البلدان الأربعة على علاقات التعاون والتنسيق من خلال السماح بإجراء عمليات عابرة للقطاعات خلال المطاردات الحثيثة وذلك في حدود 25 كيلومترا خارج كل قطاع من القطاعات.

وقرر أعضاء لجنة حوض بحيرة تشاد في مؤتمر القمة العادي الرابع عشر الذي عقد في انجامينا في 30 نيسان/أبريل 2012 إعادة تنشيط القوة وتوسيع ولايتها، ومكافحة بوكو حرام وتنظيم الدولة الإسلامية في ولاية غرب أفريقيا التابع لتنظيم الدولة الإسلامية، وغيرها من الجماعات الإرهابية التي تنشر الإرهاب والتطرف العنيف في منطقة حوض بحيرة تشاد؛ واستعادة المناطق التي احتلها الإرهابيون وبسط الاستقرار فيها؛ وتقديم المساعدة للسكان المتضررين.

وقد أنشئت القوة رسميا باعتبارها القوة المشتركة المتعددة الجنسيات في مؤتمر القمة الاستثنائي للجنة حوض بحيرة تشاد الذي عقد في نيامي، في تشرين الأول/أكتوبر 2014. وانضمت بنن فيما بعد إلى القوة. وأخذت القوة تكتسب زخما بدعم من الاتحاد الأفريقي، الذي يعمل كشريك استراتيجي وفني، والاتحاد الأوروبي وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية ودول أخرى. ومن بين إنجازات هذه القوة إنقاذ رهائن، واستعادة أراضٍ من الإرهابيين وتدمير معسكرات تدريبهم، وإلحاق الخسائر بهم، وأسر الإرهابيين فضلا عن مصادرة أسلحتهم.

وقد عززت القوة، التي يبلغ قوامها حاليا 10 000 من الأفراد النظاميين، التعاون الإقليمي بين الأعضاء المشاركين فيها في مجال مكافحة التهديدات المتنوعة التي يشكلها الإرهابيون في منطقة لجنة حوض بحيرة تشاد. وفي حلقة عمل لقادة القوة المشتركة المتعددة الجنسيات نُظمت في انجامينا في تشرين الأول/أكتوبر 2020، اتفق ممثلو الدول الأعضاء في لجنة حوض بحيرة تشاد على ما يلي: (1) توسيع نطاق تعاونهم وزيادة التشاور مع الخبراء الفنيين والممثلين في أمور العمليات من أجل كسب الدعم المحلي ضد أنشطة بوكو حرام وتنظيم الدولة الإسلامية في ولاية غرب أفريقيا؛ (2) تخطيط وتصميم نظام مشترك للمعلومات والاتصالات لمكافحة التطرف؛ (3) وضع منهجيات وقنوات اتصال لنشر الرسائل الموجهة إلى الجمهور المستهدف على الصعيد المحلي[13].

1-4 - التعاون بين إثيوبيا وكينيا: السلام الدائم والتحول الاجتماعي الاقتصادي عبر الحدود

وُضِعَت الحدود الوطنية لمعظم البلدان الأفريقية خلال الحقبة الاستعمارية دون اعتبار خاص للروابط الاجتماعية الاقتصادية والثقافية التي تجمع المجتمعات المحلية التي تعيش في المنطقة. وتشهد عدة مجتمعات مقسمة بهذه الحدود الوطنية المصطنعة، بما في ذلك مجتمعا بورانا وغبرا اللذان يعيشان عبر الحدود بين إثيوبيا وكينيا، على تعسف الطابع التعسفي لهذا التقسيم. وترتبط تحركات مجتمعي بورانا وغبرا عبر الحدود بالتجارة التقليدية في السلع والخدمات، واستخدام الموارد الطبيعية المشتركة، والمشاركة في الأنشطة الاجتماعية والثقافية. وتشمل هذه الأنشطة رحلات حج من كينيا إلى الأماكن المقدسة التقليدية

[13] David Doukhan, "Multinational Joint Task Force (MNJTF) against Boko Haram – Reflections", International Institute for Counter-Terrorism, December 2020.

في إثيوبيا وجمع مستوطنات عشائرية كبيرة في تواريخ قمرية محددة لإحياء احتفالات البركة وغيرها من الأنشطة الطقوسية[14]. ويمكن أن يؤدي عدم التخطيط للعلاقات عبر الحدود وإدارتها على النحو الواجب إلى تزايد النزاعات وانتشار الأسلحة الصغيرة والاتجار بالبشر والمخدرات، إلى جانب عدم الاستقرار بوجه عام الذي يؤدي إلى خسائر في الأرواح والممتلكات.

وقامت إثيوبيا وكينيا، تصميما منهما على الحد من ظروف تجنيد الشباب والزج بهم في الأنشطة الإرهابية، بوضع سياسات اجتماعية اقتصادية من شأنها الرفع من دخل الأسر المعيشية، وتهيئة فرص العمل، وتعزيز الإنصاف، وزيادة فرص الحصول على التعليم والخدمات الاجتماعية، وإيجاد سبل عيش مستدامة للمجتمعات التي تجند فيها الجماعات المتطرفة الأفراد المستعدين للالتحاق بصفوف الإرهابيين. وفي هذا الصدد، قامت حكومتا البلدين في كانون الأول/ديسمبر 2015، بالشراكة مع الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيغاد) من خلال آلية الإنذار المبكر بالنزاعات والاستجابة لها التابعة للهيئة، والاتحاد الأوروبي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وأفرقة الأمم المتحدة القطرية المعنية، بإطلاق البرنامج المتكامل عبر الحدود الأثيوبية – الكينية من أجل السلام المستدام والتحول الاجتماعي الاقتصادي، مع التركيز على مقاطعة مرسبيت في كينيا، ومنطقتي بورانا وداوا في إثيوبيا.

ويهدف البرنامج إلى تمكين الوساطة في النزاعات الطائفية وتعزيز السلام عبر الحدود والتعاون الإنمائي بين المجتمعات الحدودية والمجموعات العرقية التي تعيش في مقاطعة مرسبيت الكينية ومنطقتي بورانا وداوا الإثيوبيتين، وهي منطقة معروفة بهشاشتها إزاء العنف المزمن والفقر والتطرف العنيف والتنافس على الموارد.

وعلى المدى القصير، يتمثل هدف البرنامج الرئيسي في الحد من الهشاشة وزيادة قدرة المجتمعات المتضررة من النزاعات في المنطقة الحدودية على الصمود، وذلك من خلال تحديد مشاريع تهيئة سبل العيش المستدامة واستراتيجيات إدارة النزاعات وتعزيزها. وعلى المدى الطويل، يهدف البرنامج إلى تمكين المجتمعات المحلية اقتصاديا من خلال مجموعة من البرامج المفضية إلى التحول الاجتماعي الاقتصادي التي تشمل تطوير البنية الأساسية، ومشاريع التنمية الصناعية والزراعية، وبناء المرافق الصحية والتعليمية.

1-5 - الاستراتيجية الوطنية الكينية لمكافحة التطرف العنيف

أطلقت كينيا في عام 2016 استراتيجيتها الوطنية لمكافحة التطرف العنيف. وقد أصبحت هذه الاستراتيجية مرجعا هاما في المنطقة لأنها تقدم لمحة شاملة عن الجهود الوطنية المبذولة لمكافحة التطرف العنيف بجميع أشكاله، وتبيّن الدور الذي يتعين على مختلف أصحاب المصلحة القيام به، من منظمات المجتمع المدني إلى القطاع الخاص، إلى جانب السلطات المحلية والوطنية. ومنذ بدء تنفيذ هذه الاستراتيجية، زاد الوضوح في العمل من خلال عملية أمنية متعددة الوكالات عززت قدرة الحكومة على اكتشاف أنشطة الإرهابيين وردعها وتعطيلها.

الإطار 7

مركز كينيا الدولي للتدريب على دعم السلام

أنشئ مركز التدريب على دعم السلام في كانون الثاني/يناير 2001 بوصفه جزءا من كلية أركان الدفاع الكينية. وركز في البداية على تدريب القوات الكينية على المشاركة في بعثات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة ثم عمليات دعم السلام التابعة للاتحاد الأفريقي. وفي عام 2009، اندمج مركز التدريب على دعم السلام مع المركز الدولي للتدريب على الإجراءات المتعلقة بالألغام في مركز واحد هو المركز الدولي للتدريب على دعم السلام. ويرمي هذا المركز إلى أن يصبح المركز الرئيسي للتدريب والبحث والتعليم في مجال دعم السلام في أفريقيا. وتغير اسم المركز السابق للتدريب على دعم السلام إلى مدرسة دراسات السلام والنزاع وتغير اسم المركز الدولي للتدريب على الإجراءات المتعلقة بالألغام إلى مدرسة المساعدة الإنسانية ودعم السلام. وأصبح المركز الدولي للتدريب على دعم السلام كيانا مستقلا في عام 2011 من خلال شراكة مع الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وكندا واليابان وكينيا وألمانيا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

[14] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في كينيا. البرنامج المتكامل عبر الحدود الإثيوبية – الكينية من أجل السلام المستدام والتحول الاجتماعي الاقتصادي: مقاطعة مرسبيت، كينيا، ومنطقة بورانا، إثيوبيا، مذكرة مفاهيمية.

6-1 - الاستراتيجيات الإقليمية لمكافحة الإرهاب ومنع التطرف العنيف لجنوب ووسط وشرق أفريقيا

لقد عانت منطقة شرق أفريقيا لعقود من نزاعات متوطنة فيما بين الدول وداخلها ومن التهديدات المحلية العابرة للحدود الوطنية، مثل الحروب الأهلية والنزاعات وحالات التمرد، مما هيأ أرضية خصبة لظهور جماعات إرهابية شتى، مثل حركة الشباب. وقد حققت المنطقة، بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقدما كبيرا في مكافحة الإرهاب من خلال وضع الاستراتيجية الإقليمية لمنع ومكافحة التطرف العنيف في شرق أفريقيا بقيادة أمانة الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيغاد). وتم إقرار الاستراتيجية في جيبوتي في 1 شباط/فبراير 2017.

وكان هدف إيغاد من اعتمادها لهذه الاستراتيجية الإقليمية هو تسخير القدرات الوطنية والإقليمية من خلال الاستفادة من الخبرات الجماعية والحالات المقارنة والممارسات الجيدة من داخل المنطقة ومن خارجها على السواء. وتوفر الاستراتيجية آلية شاملة للمساعدة في تنسيق مختلف الأدوات الإقليمية والدولية للتصدي لظاهرة الإرهاب والتطرف العنيف، بما في ذلك غسل الأموال، والاتجار بالمخدرات والبشر والأسلحة غير المشروعة والأسلحة الخفيفة.

واعتُمدت الاستراتيجية الإقليمية لمكافحة الإرهاب للجنوب الأفريقي في مؤتمر قمة رؤساء دول الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في 18 آب/أغسطس 2015 في غابوروني، بعد عملية واسعة النطاق بمبادرة تولت زمامها بلدان المنطقة، بدعم من مركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب. والهدف الرئيسي للاستراتيجية وخطة العمل هو تهيئة إطار عمل شامل يمنع انتشار الإرهاب وما يتصل به من تهديدات للجنوب الأفريقي. وقد وُضعت هذه الاستراتيجية على غرار استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، وهي تتماشى مع مبادئ بوغوتا التوجيهية لاستراتيجيات مكافحة الإرهاب.

وفي حزيران/يونيه 2021، وفي خطوة تدل بوضوح على الجهود التعاونية الإقليمية لمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف، نشر رؤساء دول الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي قوة إقليمية متعددة الجنسيات تابعة للجماعة في موزامبيق، للمساعدة في مكافحة جماعة أهل السنة والجماعة الإرهابية المرتبطة بداعش في مقاطعة كابو ديلغادو الشمالية. ويشارك في القوة التي تضم حوالي 3 000 جندي، والتي تعمل بالفعل، جنودٌ من أنغولا وبوتسوانا وجمهورية تنزانيا المتحدة وجنوب أفريقيا ورواندا وزمبابوي.

وبدعم من مكتب مكافحة الإرهاب/مركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، وضعت بلدان وسط أفريقيا الاستراتيجية الإقليمية وخطة عملها المتعلقة بمكافحة الإرهاب ومنع انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في وسط أفريقيا لتيسير بناء نظم متسقة واستراتيجية ومستدامة لمنع الأنشطة الإرهابية في وسط أفريقيا. وتستند الاستراتيجية، التي اعتُمدت خلال ورشة عمل عقدت في ليبرفيل في 1 تشرين الأول/أكتوبر 2015، إلى استراتيجية متكاملة شاملة لمكافحة الإرهاب وعدم انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

الإطار 8

الأطر الإقليمية لمكافحة الإرهاب ومنع التطرف العنيف: جنوب ووسط وشرق أفريقيا

- اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية لمنع ومكافحة الإرهاب لعام 1999
- إعلان داكار لمكافحة الإرهاب لعام 2001
- خطة عمل الاتحاد الأفريقي لمنع ومكافحة الإرهاب لعام 2002
- الاستراتيجية الإقليمية لمكافحة الإرهاب للجنوب الأفريقي لعام 2015
- الاستراتيجية الإقليمية لمكافحة الإرهاب والاتجار بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في وسط أفريقيا لعام 2015
- استراتيجية الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية لعام 2017 لمكافحة الإرهاب ومنع التطرف العنيف

2 – مبادرات مكافحة الإرهاب ومنع التطرف العنيف في آسيا

تعمل البلدان الآسيوية على وضع مبادرات مختلفة بدعم من منظمات دولية مثل المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) ومكتب مكافحة الإرهاب التابع لمركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، في إطار عمل المنظمات الإقليمية أو كمبادرات قائمة بذاتها لمكافحة الإرهاب ومنع التطرف العنيف.

فقد وضعت رابطة أمم جنوب شرق آسيا، على سبيل المثال، إطارا قويا لمكافحة الإرهاب ومنع التطرف العنيف مع بلدان ومناطق مختلفة، ويتيح ذلك الإطار زيادة التعاون في هذا المجال. وتعد عملية طائر الشمس (Sunbird) مثالا على ترتيبات التعاون الثلاثي المدعومة من منظمة دولية (الإنتربول) والممولة من بلد شريك متقدم النمو (كندا).

2-1 – الصين: داعم قوي للتعاون فيما بين بلدان الجنوب

إن الصين من المدافعين المتحمسين عن التعاون فيما بين بلدان الجنوب. ففي عام 2015، أعلن الرئيس شي جينبينغ في مؤتمر قمة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة عن إنشاء صندوق دعم التعاون فيما بين بلدان الجنوب، بمساهمة أولية بلغت ملياري دولار. ومنذ ذلك الحين، مول الصندوق عدة مشاريع للتعاون في 166 بلدا شريكا.

وتتجاوز مشاركة الصين في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب صندوق دعم التعاون فيما بين بلدان الجنوب. فهي تشمل أيضاً العمل في مجالات التجارة والاستثمار والبنى التحتية، بما في ذلك مبادرة الحزام والطريق، وهي استراتيجية مركزية للتعاون الإنمائي الصيني تشمل الاستثمار في ممرات للبنى التحتية تغطي أكثر من خمسين بلدا. وتشير ورقة موقف الصين بشأن تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 أيضا إلى ضرورة التصدي للإرهاب، وتشدد على الحاجة إلى تحسين الحوكمة الوطنية والحفاظ على الإنصاف والعدالة كمجالي تركيز. وتدعم الصين مشروع التعاون فيما بين بلدان الجنوب التابع لمكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، من خلال صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للسلام والتنمية، مشجعةً رفع الوعي بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب وزيادة الممارسات المتعلقة بمكافحة الإرهاب ومنع التطرّف العنيف.

> "للتعاون فيما بين بلدان الجنوب دور فاعل أيضا يؤديه بوصفه مكملا مفيدا للتعاون بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب. ولكن بدلا من تكرار مبادئ ومعايير التعاون بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب، ينبغي أن يرتكز إلى الواقع وأن يمضي قدما بطريقة مستقلة ومرنة[15]."
>
> هو تشونهوا
> نائب رئيس وزراء الصين (2019)

وتعاون الصين في مجال مكافحة الإرهاب يمتد أولاً إلى بلدان المنطقة ثم إلى خارجها. ففي جنوب آسيا، تبادلت الصين الخبرات مع إندونيسيا وتايلند، حيث قامت بمناورات شاركت فيها إندونيسيا بالقوات الجوية ومشاة البحرية. وفي الشرق الأوسط، عملت الصين مع المملكة العربية السعودية التي دعمت جهود الصين الرامية إلى القضاء على نزعة التطرف. وفي أفريقيا، تعاونت الصين بشكل وثيق مع جيبوتي، وعرضت التعاون في مجالات من قبيل حفظ السلام ومكافحة الإرهاب ومكافحة القرصنة؛ وعرضت التعاون مع نيجيريا في مكافحة جماعة بوكو حرام، من خلال توقيع مذكرة تفاهم. والصين منخرطة أيضا في العديد من أوجه التعاون مع أنغولا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية تنزانيا الاتحادية وجنوب أفريقيا ورواندا وزمبابوي ومصر.

[15] بيان الصين في مؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى الثاني المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، بوينس آيرس، آذار/مارس 2019. متاح هنا: https://www.unsouthsouth.org/bapa40/statements/.

وفي منطقة آسيا، أنشأت الصين منظمة شنغهاي للتعاون التي تتألف من قادة الاتحاد الروسي وأوزبكستان والصين وطاجيكستان وقيرغيزستان وكازاخستان، وأقامت شراكة استراتيجية مع رابطة أمم جنوب شرق آسيا. وهي تستضيف قمة الصين ورابطة أمم جنوب شرق آسيا، وشاركت في عام 2004 في الاجتماع الوزاري المعني بالجريمة عبر الوطنية لرابطة أمم جنوب شرق آسيا + 3 (جمهورية كوريا والصين واليابان)[16]. وفي عام 2018، شاركت الصين، بالإضافة إلى شركاء آخرين مثل جمهورية كوريا والهند، في الاجتماع الخامس المعزز لوزراء دفاع رابطة أمم جنوب شرق آسيا[17].

وفي المناطق الواقعة خارج نطاقها الإقليمي، ركزت الصين على أفريقيا، حيث ساهمت بمساعدات عسكرية للقوة الاحتياطية التابعة للاتحاد الأفريقي (بما في ذلك في الصومال)، ولقاعدة الاتحاد الأفريقي اللوجستية في الكاميرون، وعرضت تمويل صندوق السلام الصيني الأفريقي. ويجري العديد من مشاركاتها من خلال خطة عمل بيجين لمنتدى التعاون الصيني الأفريقي (2019-2021)[18]. وساعد منتدى التعاون الصيني الأفريقي على إنشاء منتدى التعاون بين الصين والدول العربية، الذي يمكن أن يعزز علاقات الصين الدفاعية مع الدول العربية[19]. وشاركت الصين أيضاً في جهود مكافحة الإرهاب من خلال مجموعة البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا (مجموعة البريكس).

2-2 - إندونيسيا: شراكة أفضل من أجل الازدهار

لقد ظلت إندونيسيا مؤيدا قويا للتعاون فيما بين بلدان الجنوب منذ مؤتمر باندونغ الذي عُقد في عام 1955، ومنه انبثق مفهوم التعاون فيما بين بلدان الجنوب. فإندونيسيا ترى في هذا التعاون "شراكة أفضل من أجل الازدهار"، وتؤمن أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي يمكن أن يسهم في السلام والتنمية للأسباب التالية: (1) يشكل التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي نموذجا للشراكة العالمية الحقيقية من أجل التنمية؛ (2) يمكن للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي أن يحقق المزيد من الشفافية والمساءلة؛ (3) يمكن تكييف التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي ليلائم بشكل محدد احتياجات كل بلد من البلدان النامية. واستنادا إلى مبادئ المساواة والاحترام المتبادل والمنافع المتبادلة والفرص، فإن هذا التعاون هو بمثابة شراكة لتبادل المعارف، تنفذ في إطار مربح للأطراف المتعاونة[20]. وعلاوة على ذلك، يقوم التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في إندونيسيا بتعبئة الوزارات التنفيذية للمشاركة مع البلدان الشريكة في تبادل المعارف في مجالات الزراعة والتعليم والشؤون الثقافية، في جملة أمور.

واستراتيجيات إندونيسيا لمكافحة الإرهاب كانت دائما قائمة على أساس جهود شاملة ومتوازنة تجمع بين القساوة والليونة. وبالتالي، فإن إندونيسيا لا تكتفي بمواصلة التركيز على تعزيز نظمها القانونية والقضائية فحسب، بل تبني أيضا برامج وقائية قوية، فضلا عن برامج للتأهيل تركز على القضاء على نزعة التطرف وإعادة الإدماج والتأهيل باعتبار ذلك جزءا لا يتجزأ من استراتيجيات الملاحقة القضائية والتأهيل وإعادة الإدماج. وفي هذا الصدد، أصدرت إندونيسيا في عام 2021 اللائحة الرئاسية رقم 7 بشأن "خطة العمل الوطنية المتعلقة بمنع ومكافحة التطرف العنيف المفضي إلى الإرهاب".

وتتألف خطة العمل الوطنية من عدة ركائز تشمل: الوقاية؛ وإنفاذ القانون وتعزيز الأطر التشريعية؛ والقضاء على نزعة التطرّف، وحماية الشهود والضحايا؛ والشراكة والتعاون الدولي. وتوفر الخطة الوسائل اللازمة لتنفيذ "نهج يشرك الحكومة والمجتمع ككل" في تنفيذ مسارات عمل محددة بطريقة منسقة وشاملة.

---

[16] انظر https://asean.org/?static_post=asean-s-contribution-to-regional-efforts-in-counter-terrorism.

[17] انظر www.straitstimes.com/singapore/us-china-and-russia-join-asean-in-pledge-to-fight-terror.

[18] انظر http://subsites.chinadaily.com.cn/cidca/2018-09/05/c_269593.htm.

[19] انظر www.washingtonpost.com/news/monkey-cage/wp/2018/07/06/china-africa-military-ties-have-deep-ened-here-are-4-things-to-know/?utm_term=.c5f70836c33a.

[20] إندونيسيا، وزارة التخطيط الإنمائي الوطني/الوكالة الوطنية للتخطيط الإنمائي. إندونيسيا والتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. متاح هنا: www.cbd.int/financial/southsouth/Indonesia-south.pdf.

وتهدف خطة العمل الوطنية إلى التخفيف من حدة التطرف العنيف، من خلال التمسك بمبادئ حقوق الإنسان، وتمكين الشباب، وقدرة المجتمعات المحلية على الصمود، وتمكين المرأة، وتعميم مراعاة المنظور الجنساني، والحكم الرشيد، وسيادة القانون، ضمن أمور أخرى. وفي هذا الصدد، شرعت الوكالة الوطنية لمكافحة الإرهاب في إندونيسيا في تنفيذ عدة برامج، هي:

- مركز الإعلام للسلام والوكالة الوطنية لمكافحة الإرهاب، باعتبارهما من وسائل تعزيز الخطاب الوطني المضاد، وحملة الدعاية المضادة للخطابات الإرهابية من خلال تعميم رسائل السلام والرسائل الإيجابية عبر المنابر على الإنترنت وخارجه؛
- برنامج سفراء السلام الشباب، لتعزيز قدرة الشباب على الصمود في وجه الدعاية الإرهابية؛
- فرقة العمل للزعماء الدينيين التي تنشر رسائل السلام والاعتدال الديني؛
- منتدى تنسيق منع الإرهاب على مستوى المقاطعات، بوصفه منتدى لمنع الإرهاب في المجتمع من خلال إشراك مختلف القادة الإقليميين والزعماء الدينيين والأوساط الأكاديمية والقيادات النسائية ومنظمات المجتمع المدني والحكومات المحلية؛
- مركز القضاء على نزعة التطرف في سينتول، بوغور، الرامي لأن يصبح مركزا للتميز في إطار برنامج القضاء على نزعة التطرف؛
- برامج مصممة للقضاء على نزعة التطرف في السجون وداخل المجتمع؛
- مركز المعرفة الإندونيسي لمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف، وهو تطبيق على شبكة الإنترنت لتحسين التنسيق والتعاون والتآزر في مجال مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف بين الحكومة ومنظمات المجتمع المدني والشركاء في التنمية.

الإطار 9

مركز جاكرتا للتعاون في مجال إنفاذ القانون

في عام 2004، أنشأت أستراليا وإندونيسيا مركز جاكرتا للتعاون في مجال إنفاذ القانون في إطار اتفاق للتعاون الثنائي. وقد أصبح المركز، الذي يتخذ من سيمارانغ مقرا له، مركزا للتميز في مجال تعزيز قدرات هيئات إنفاذ القانون. وبدعم من الحكومات الشريكة ووكالات إنفاذ القانون الدولية، أي الإنتربول ورابطة رؤساء أجهزة الشرطة التابعة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا، من بين مؤسسات أخرى، يقوم المركز بما يلي:

- استضافة دورات تدريبية لما يزيد عن 1 000 ضابط سنويا، مع التركيز على المعارف والمهارات المتصلة بمكافحة الإرهاب والجريمة عبر الوطنية؛
- تقديم مجموعة من الدورات التدريبية المتقدمة والحيوية لمكافحة الإرهاب وغيره من أشكال الجريمة عبر الوطنية، في إندونيسيا ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ، بمعية وكالات إنفاذ القانون الأخرى على صعيد العالم؛ مما يسهم في تحقيق الاستقرار العالمي؛
- تهيئة بيئة تمكينية من أجل استدامة الحوار والتعاون بين الضباط المشاركين من مختلف بلدان المنطقة.

2-3 - خبرة وسط آسيا في مجالات الملاحقة القضائية والتأهيل وإعادة الإدماج

من أجل تعزيز المحاولات الوطنية والإقليمية لمكافحة الإرهاب، نسّق مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب/مركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب مع اليونيسف في عام 2020 الجهود التي يبذلها أكثر من 15 من كيانات الأمم المتحدة بهدف وضع إطار عالمي لتلبية الاحتياجات الملحة للدول الأعضاء، ومساعدة مواطنيها الذين عادوا أو ما زالوا في مخيمات في شمال شرق سوريا وفي العراق، والذين يشتبه في إقامتهم لصلات مع جماعات إرهابية مدرجة في قوائم الجزاءات، أو لهم بالفعل صلات أو روابط عائلية مع هذه الجماعات. ويستند الإطار إلى مبادئ الأمم المتحدة الأساسية لحماية النساء والأطفال الذين لهم صلات بالجماعات الإرهابية المدرجة في قوائم الأمم المتحدة، وإعادتهم إلى الوطن وملاحقتهم قضائيا وإعادة تأهيلهم وإعادة إدماجهم، وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة والمبادئ التوجيهية بشأن المقاتلين الإرهابيين الأجانب.

وكانت ثلاثة من بلدان الجنوب في وسط آسيا (أوزبكستان وطاجيكستان وكازاخستان) من بين أوائل البلدان التي أعادت مواطنيها، وبذلك أوفت بالتزاماتها الدولية وقدمت دروسا قيمة قد تكون مفيدة للدول الأعضاء الأخرى التي ترغب في إعادة مواطنيها، أو لمعالجة أوضاع الأفراد الذين عادوا من تلقاء أنفسهم.

2-4 - الفلبين: وضع خطة عمل وطنية بشأن منع ومكافحة التطرف العنيف

في عام 2019، نجحت حكومة الفلبين في صياغة واعتماد خطة عمل وطنية بشأن منع ومكافحة التطرف العنيف. وتركز هذه الاستراتيجية الوطنية الشاملة والمنسقة والمتزامنة على معالجة العوامل السياسية والاقتصادية والثقافية والنفسية والدينية التي تغذي نزعة التطرف، بما في ذلك استراتيجيات الرعاية اللاحقة.

وتركز خطة العمل الوطنية بشأن منع ومكافحة التطرف العنيف على ست فئات حُدِّدت باعتبارها فئات معرضة للتطرف العنيف، وهي: المجتمعات المحلية؛ والأشخاص المحرومون من الحرية الذين يوضعون في السجون لحين النظر في قضايا تتعلق بالإرهاب، ومرتكبي العنف المتطرفين في المعتقلات؛ والزعماء الدينيون؛ ومؤسسات التعلم؛ ومستخدمو وسائل التواصل الاجتماعي؛ والعمال وعلماء الدين الفلبينيون في الخارج. وتتبع الاستراتيجية "نهجا يشمل الأمة بكاملها" من خلال تكتل جهود أصحاب المصلحة المعنيين من الحكومة والقطاع الخاص.

ولكي تكون خطة العمل الوطنية شاملة وتشاركية، فقد خضعت لسلسلة مكثفة من الدراسات البحثية وحلقات العمل والمشاورات مع خبراء محليين وعالميين، والوكالات الحكومية المعنية، والمنظمات غير الحكومية، والأوساط الأكاديمية، والزعماء الدينيين والتقليديين، على الصعيدين الوطني والإقليمي.

وبالإضافة إلى ذلك، أنشئ فريق عامل فني متعدد أصحاب المصلحة لضمان أن تكون خطة العمل الوطنية المقترحة شاملة وجامعة ومراعية للاعتبارات الجنسانية، وتسترشد عن كثب بالمعايير والاتفاقيات الدولية، ولا سيما استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب (2006)، وخطة عمل الأمين العام لمنع التطرف العنيف[21]، وإعلان مانيلا الذي اعتمدته رابطة أمم جنوب شرق آسيا في عام 2017 لمكافحة تصاعد انتشار نزعة التطرف والتطرف العنيف على المستويين الوطني والإقليمي، وسياسة الأمن الوطني (2017-2022) واستراتيجية الأمن الوطني لعام 2018 اللتان تسلطان الضوء على ضرورة معالجة ظاهرة انتشار نزعة التطرف ومنع التجنيد من خلال نهج فعال يشمل الحكومة بأسرها.

وللحفاظ على قدرتها على الصمود في وجه هذا التهديد، قامت الحكومة، من خلال أمانة مجلس الأمن الوطني، وبدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الفلبين، بعمل قائم على الأدلة، يتمثل في دراسة بحثية لتحديد السياق الأمني المتغير للتطرف العنيف في الفلبين في ظل جائحة كوفيد-19 العالمية. وهي تعتزم التوصل إلى رؤى سياسية قد تكون بمثابة الأسس لتدقيق ترتيب الأولويات وتوجيه برامج ومشاريع وأنشطة محددة في خطة العمل الوطنية.

2-5 - سنغافورة: إشراك الشباب في نهج "المجتمع بأسره"

لقد أعرب وزير الدولة للشؤون الخارجية والتنمية الاجتماعية والأسرية لسنغافورة، في مؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى الثاني المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي الذي عقد في بوينس آيرس في آذار/مارس 2019، عن رؤية سنغافورة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، وشدد على أن بلده قد استفاد من هذا التعاون عندما كان دولة نامية حديثة النشأة في عام 1965. وبفضل هذا التنوع في جهود التنمية والتعاون، تمكن البلد من المضي في مساره الإنمائي الخاص به. وسنغافورة مستعدة الآن لتبادل خبراتها مع البلدان الشريكة. وعلى الرغم من ارتفاع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في سنغافورة، فهي ترد في هذا الدليل لأنها بلد نشيط جدا في التعاون فيما بين بلدان الجنوب ويمكن أن تكون شريكة في التعاون الثلاثي.

[21] A/70/674.

الصورة: وزارة الخارجية - سنغافورة

وقد صنف مؤشر الإرهاب العالمي لعام 2019 سنغافورة كواحد من أقل البلدان تأثرا بالإرهاب. ومع ذلك، لا يزال الإرهاب يشكل تهديدا للبلد. وفي هذا السياق، وبالنظر إلى أن تماسك المجتمع يمكن أن يسهم في مكافحة الإرهاب ومنع التطرف العنيف، اتخذت حكومة سنغافورة نهجا شاملا ومتكاملا لمكافحة الإرهاب يشمل إشراك أصحاب المصلحة غير الحكوميين على مختلف المستويات، والعمل مع قادة المجتمعات المحلية والمنظمات الدينية على منع الهجمات الإرهابية والتصدي لها، وتحديد العلامات المبكرة للنزوع نحو التطرف.

> "في الوقت الذي نقوم فيه بصقل وتكييف نهجنا في مكافحة الإرهاب، مع مراعاة السياق العالمي المتغير، ستواصل سنغافورة تبادل خبراتها الخاصة والتعلم من الآخرين[22]."
>
> سام تان،
> وزير الدولة، سنغافورة (2021)

وقد اعتمدت سنغافورة استراتيجية شاملة متعددة المستويات على نطاق البلد بأسره لمكافحة الإرهاب تقوم على ثلاث ركائز، وهذه الركائز هي: أولا، الوقاية؛ ثانيا، الحماية والتأهب؛ ثالثا، الاستجابة والتعافي. والركائز الثلاث تدعمها الاستجابة المجتمعية في البلد من خلال مبادرة SGSecure التي تسعى إلى تمكين المجتمع من "البقاء متأهبا ومتحدا وقويا" في مواجهة التهديدات الإرهابية. ومبادرة SGSecure هي أكثر من مجرد حملة توعية عامة، إذ تدعو جميع السنغافوريين إلى توخي اليقظة ضد أي هجوم إرهابي والاستعداد للاستجابة بشكل مناسب لأي تهديدات محتملة. وتمكن مبادرة SGSecure السلطات من اتخاذ إجراءات في حالات الإنذارات المبكرة للتخفيف من انتشار التطرف ومنع الهجمات الإرهابية. وأما الركيزة المتعلقة بالوقاية،

[22] بيان سنغافورة خلال الحوار التفاعلي مع المقررة الخاصة المعنية بتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية في سياق مكافحة الإرهاب، خلال الدورة السادسة والأربعين لمجلس حقوق الإنسان، 4 آذار/مارس 2021. متاح هنا: https://www.mfa.gov.sg/Overseas-Mission/Geneva/Speeches-and-Statements—Permanent-Mission-to-the-UN/2021/03/Statement-SR-on-Promotion-and-Protection-of-HR-4-March-2021.

والتي تركز على مكافحة أيديولوجيا التطرف العنيف والأسباب الجذرية للإرهاب، فيمكن أن تكون مجالا محتملا للتعلم المتبادل مع البلدان التي تواجه تحديات مماثلة. وتستند استراتيجية سنغافورة لمكافحة الإرهاب أيضا إلى سن التشريعات، ومن ذلك قانون الإرهاب، كما تستند إلى أيديولوجيا البلد المناهضة للإرهاب، وإلى أنشطة التأهيل والمشاركة المجتمعية.

وتعتبر سنغافورة أن الروابط بين المجتمعات المحلية والأسر عوامل هامة لتعزيز بيئة قادرة على الصمود في وجه انتشار أيديولوجيا التطرف، وأن المنظمات غير الحكومية يمكن أن تؤدي دورا هاما في هذا الصدد. وفي هذا السياق، يمكن الإشارة إلى مجموعة التأهيل الديني، وهي منظمة غير حكومية مقرها سنغافورة تأسست في عام 2003، تتألف من مجموعة من علماء ومعلمي الإسلام المتطوعين الذين يقومون بدور هام في مكافحة أيديولوجيا التطرف في المجتمعات المحلية.

وفي أيلول/سبتمبر 2019، بدأت المجموعة برنامجها الثالث لتوعية الشباب، وهو برنامج يقدم التوجيه في المعرفة الدينية من خلال وضع الأفكار والممارسات الإسلامية في سياقها، وتكييفها مع مجتمع متعدد الأعراق والأديان. ويركز البرنامج على الشباب لأنهم هم من يمكن أن يكونوا على درجة خاصة من الضعف إزاء خطابات وأيديولوجيا التطرف، ولا سيما خلال جائحة كوفيد-19، حيث يقضي الشباب وقتا أطول على الإنترنت. ونهضت منظمات مجتمعية ومدارس أخرى لمواجهة التهديدات الإرهابية ومخاطر انتشار التطرف. ونظم المجلس الديني الإسلامي في سنغافورة منتدى في أيلول/سبتمبر 2019 للتوعية بدور الشباب في تعزيز قدرة المجتمع على الصمود.

الإطار 10

المركز الدولي لبحوث العنف السياسي والإرهاب

المركز الدولي لبحوث العنف السياسي والإرهاب هو مركز متخصص ضمن كلية س. راجاراتنام للدراسات الدولية في جامعة نانيانغ التكنولوجية في سنغافورة. ويعتمد المركز على أخصائيين أكاديميين وعلماء دين من آسيا والشرق الأوسط وأفريقيا وأوروبا وأمريكا الشمالية. ويهدف المركز إلى دمج البحوث الأكاديمية مع المعرفة العملية من أجل بلورة فهم أفضل للتهديدات المرتبطة بالعنف والإرهاب المدفوعين بعوامل سياسية.

6-2 - باكستان: التأهيل وإعادة الإدماج في وادي سوات

في عام 2009، قامت حكومة باكستان، بالاشتراك مع مؤسسة هوم الباكستانية واليونيسيف، بتأسيس مركز ساباوون للتأهيل. والمركز الواقع في وادي سوات مكرس للقضاء على نزعة التطرف لدى المتطرفين الأحداث ممن سلكوا سبيل العنف؛ ولتشجيع بدايات جديدة للأطفال والمراهقين الذين تقل أعمارهم عن 17 عاما ممن جندتهم حركة طالبان للقيام بأعمال إرهابية في الخطوط الأمامية، مثل تنفيذ التفجيرات الانتحارية. ويزوّد المركز الأطفال والمراهقين بالعلاج النفسي والتعليم والتدريب المهني.

الصورة: الأسوشيتد بريس

ويُعنى المركز أيضا بالتأهيل وإعادة الإدماج. وعند تنفيذ أعمال التأهيل، تُعامَل كل ضحية بنهج يناسبها شخصيا من أجل إتاحة الفرصة للأفراد للعثور على أدوار منتجة في مجتمعاتهم المحلية. ويمكن أن تتراوح فترة البرنامج من 6 أشهر إلى سنتين.

من صور الأمم المتحدة/مارتين بيرّيه

2-7 - عملية "طائر الشمس" (Sunbird): تعزيز قدرة قوات الشرطة في بلدان رابطة أمم جنوب شرق آسيا على مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة

كان إعلان رابطة أمم جنوب شرق آسيا بشأن الجريمة العابرة للحدود الوطنية، الذي اعتمد في عام 1997، أول صك يؤكد الحاجة إلى التعاون في مكافحة الإرهاب في المنطقة، وتبعته إعلانات أخرى. والإعلان إطار هام للتعاون داخل المنطقة وخارجها. ويهدف مشروع طائر الشمس (Sunbird)، الذي وضعته الإنتربول ونفذ في الفترة من 2017 إلى 2021، إلى تعزيز مهارات ضباط الشرطة في بلدان رابطة أمم جنوب شرق آسيا (إندونيسيا، وبروني دار السلام، وتايلند، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وسنغافورة، والفلبين، وفييت نام، وكمبوديا، وماليزيا، وميانمار)، وتحسين التعاون بين وكالات إنفاذ القانون في هذا المجال. وقد عزز المشروع قدرة موظفي الخطوط الأمامية على الاستجابة للتهديدات المتغيرة المرتبطة بالإرهاب وتبادل المعلومات لتحديد المشتبه في أنهم من المقاتلين الإرهابيين الأجانب ومنعهم من السفر، وإجراء عمليات فحص فعالة في الوقت الحقيقي لوثائق سفر الركاب.

ويستند المشروع إلى شراكات سابقة بين كندا والإنتربول ويركز على بناء القدرات والتدريب وجمع المعلومات الاستخبارية والتحليل الجنائي في جنوب شرق آسيا.

2-8 - استراتيجية آسيا الوسطى لمكافحة الإرهاب - خطة العمل المشتركة

تواجه آسيا الوسطى العديد من التحديات والتهديدات الأمنية الناجمة عن الإرهاب والتطرف العنيف، فضلا عن ظاهرة عودة أو انتقال المقاتلين الإرهابيين الأجانب إلى بلدان ثالثة، وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي، والنزاعات الجارية في الدول المجاورة، والاتجار بالأسلحة غير المشروعة، والتدفقات المالية غير المشروعة المرتبطة بهجرة العمالة على نطاق واسع. ونتيجة لذلك، أصبح منع الإرهاب في آسيا الوسطى أمرا بالغ الأهمية لحماية رفاه وأمن السكان مع ضمان الاستقرار على الصعيدين الوطني والإقليمي.

وخطة العمل المشتركة لتنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب في آسيا الوسطى، المدعومة بالشراكة الدولية، هي أول استراتيجية إقليمية تهدف إلى التصدي لخطر الإرهاب من خلال نهج إقليمي مشترك يقوم على أساس الاستراتيجية العالمية. فخطة العمل المشتركة منسجمة مع الركائز الأربع للاستراتيجية العالمية، وتراعي التحديات والاتجاهات الإقليمية. وقد اعتمدت

> **"نحن، دول آسيا الوسطى الأعضاء في الأمم المتحدة، إذ نؤكد من جديد تصميمنا على إدانة الإرهاب، أيا كان مرتكبوه، وحيثما ارتُكب، وأيا كانت أغراضه، وعلى اتخاذ الإجراءات اللازمة لمنع الإرهاب ومكافحته بجميع أشكاله ومظاهره [...] نعتمد خطة العمل المشتركة الحالية بوصفها إطارا شاملا ومتكاملا وعمليا لجهودنا الرامية إلى مكافحة الإرهاب ولتعزيز التعاون والتنسيق مع المنظمات الإقليمية والدولية والجهات المانحة في آسيا الوسطى".[23]**
>
> خطة العمل المشتركة من أجل تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب في آسيا الوسطى، تشرين الثاني/نوفمبر 2011

أوزبكستان وتركمانستان وطاجيكستان وقيرغيزستان وكازاخستان خطة العمل في تشرين الثاني/نوفمبر 2011 في عشق أباد.

وتتعاون بلدان المنطقة بطريقة تكاملية، من خلال عملية عشق آباد، وبدعم من الأمم المتحدة، لتنفيذ الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب وخطة عملها المشتركة، مع تولي المنطقة الإقليمية زمام المرحلة الجديدة من المبادرة. وتعد خطة العمل المشتركة فرصة فريدة لتنسيق الجهود وتنفيذ مختلف مبادرات الهيئات الوطنية والإقليمية والدولية التي تعمل في مجال مكافحة الإرهاب.

وفي حين أن المسؤولية الرئيسية عن تنفيذ الاستراتيجية العالمية وخطة عملها المشتركة تبقى ملقاة على عاتق دول آسيا الوسطى، فإن الشركاء الثنائيين سيواصلون تقديم الدعم. فمنذ عام 2010، قام كل من مكتب مكافحة الإرهاب ومركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة وسط آسيا، من خلال مشروع "نحو تنفيذ شامل لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب في آسيا الوسطى"، بتقديم الدعم لبلدان آسيا الوسطى في بلورة واعتماد وتنفيذ الاستراتيجية العالمية وخطة عملها المشتركة. ونظمت الأمم المتحدة اجتماعات مائدة مستديرة وحلقات عمل ودورات تدريبية ومنابر للحوار شارك فيها مسؤولون حكوميون ومنظمات غير حكومية والقطاع الخاص لتحديد الاحتياجات ومساعدة بلدان آسيا الوسطى على تطبيق المعايير العالمية في مبادراتها المتعلقة بمكافحة الإرهاب، وذلك بشكل مباشر أو من خلال تعزيز شبكات التعاون.

ومن أهم المواضيع أمن الحدود وإدارتها، ومكافحة تمويلِ الإرهاب واستخدامِ الإنترنت لأغراض إرهابية، وحمايةُ حقوق الإنسان واحترامُ سيادة القانون. وقدمت مساعدة إضافية لوضع استراتيجيات وخطط عمل وطنية لمكافحة الإرهاب ومنع التطرف العنيف، وفي معالجة القضايا الناشئة المتصلة بتأهيل وإعادة إدماج المقاتلين الإرهابيين الأجانب في آسيا الوسطى.

ومنذ اعتماد خطة العمل المشتركة، تزايد الوعي بأن تدابير مكافحة الإرهاب أو منع التطرف العنيف يجب أن يتم اتخاذها بطريقة منسقة، مع التمسك بحماية حقوق المواطنين وحرياتهم. وقد عقدت حكومات آسيا الوسطى، إلى جانب شركائها الدوليين والإقليميين، العزم على ضمان أن يكون ما تتخذه من تدابير لمكافحة الإرهاب ممتثلة لالتزاماتها بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان ولمعايير هذا القانون، إدراكا منها بأن الحلول تتطلب فهم كل مسألة مطروحة من زاويتي القانون الدولي وحقوق الإنسان، ومن الجوانب التقنية.

وعموما، ونظرا للحاجة إلى تعزيز نهج إقليمي متكامل واستراتيجي لمنع النزاعات ومكافحة الإرهاب في المنطقة الإقليمية بفعالية، أصبحت خطة العمل المشتركة منذ اعتمادها هي الوثيقة الشاملة التي تشكل التفكير والتخطيط الاستراتيجيين للمنظمات الإقليمية العاملة في آسيا الوسطى. ونظرا لنجاح الوثيقة، فإن الدول الأعضاء ترغب في تحديثها، في ضوء التحديات والاتجاهات الدولية والإقليمية والوطنية الجديدة، فضلا عن الدروس المستفادة.

[23] انظر https://unrcca.unmissions.org/joint-plan-action.

الإطار 11

الإطار الإقليمي لمكافحة الإرهاب ومنع التطرف العنيف في آسيا

- إعلان رابطة أمم جنوب شرق آسيا لعام 1997 بشأن الجريمة العابرة للحدود الوطنية؛
- إعلان رابطة أمم جنوب شرق آسيا لعام 2001 بشأن التدابير المشتركة لمكافحة الإرهاب؛
- إعلان عام 2002 بشأن الإرهاب الذي اعتمده مؤتمر القمة الثامن لرابطة أمم جنوب شرق آسيا؛
- الإعلان المشترك لعام 2003 بشأن التعاون على مكافحة الإرهاب، الذي اعتمده الاجتماع الوزاري الرابع عشر لرابطة أمم جنوب شرق آسيا والاتحاد الأوروبي؛
- خطة العمل المشتركة لعام 2011 لتنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب في وسط آسيا.

3 - مبادرات مكافحة الإرهاب ومنع التطرف العنيف في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

يُنظر إلى منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي باعتبارها المنطقة الأقل تأثراً بالإرهاب. غير أن المنطقة شهدت تصاعدا تدريجيا للنشاط الإرهابي. فقد أصبحت ترينيداد وتوباغو، على سبيل المثال، موضع اهتمام بسبب الوتيرة المثيرة للقلق لتجنيد الأفراد في صفوف تنظيم الدولة الإسلامية[24]. وبالإضافة إلى ذلك، تعاني بلدان في المنطقة من أشكال أخرى من العنف والجريمة المنظمة، الأمر الذي يثير قلقا متزايدا بشأن العلاقة بين الجريمة والإرهاب.

وفي حين قد لا يكون هناك دليل على وجود خلايا عمليات للإرهابيين الإسلاميين في المنطقة، فإن هناك مخاوف من احتمال أن تقوم مجموعات محلية من المؤيدين الأيديولوجيين بمدّ الجماعات الإرهابية في مناطق أخرى بالدعم اللوجستي والمالي. فعلى سبيل المثال، يشتبه في أن يكون حزب الله يحتفظ بوجود طويل الأمد في المناطق الحدودية الثلاثية بين البرازيل والأرجنتين وباراغواي. ومن شأن الإطار القوي نسبيا للتعاون فيما بين بلدان الجنوب في المنطقة أن يعزز التعاون في مجال مكافحة الإرهاب ومنع التطرف العنيف. وعلاوة على ذلك، أخذت بلدان من المنطقة زمام المبادرة في تعزيز التزام أقوى بالاتفاقات الدولية وبالتعاون لمكافحة الإرهاب.

3-1 - الأرجنتين: تعزيز الالتزام الإقليمي بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

لقد كانت الأرجنتين دائما مؤيدا قويا للتعاون فيما بين بلدان الجنوب. فقد استضافت مؤتمري الأمم المتحدة الرفيعي المستوى المعنيين بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، الأول في عام 1978، ومنه انبثقت خطة عمل بوينس آيرس لتشجيع وتنفيذ التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، والثاني في عام 2019. وقد أكد مؤتمر عام 2019 (المعروف باسم "خطة عمل بوينس آيرس + 40") المفهوم الأوسع للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في إطار خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

وفي 19 تموز/يوليه 2019، استضافت الأرجنتين المؤتمر الوزاري الثاني لنصف الكرة الغربي في مجال مكافحة الإرهاب، في إطار متابعة المؤتمر الوزاري لبلدان نصف الكرة الغربي الذي عقد في واشنطن العاصمة في كانون الأول/ديسمبر 2018. وأحيا المؤتمر الذكرى السنوية الخامسة والعشرين للهجوم على الرابطة الأرجنتينية الإسرائيلية المشتركة وصدر عنه بيان مشترك اعترفت فيه البلدان المشاركة بالحاجة إلى زيادة التعاون الدولي في مجال مكافحة الإرهاب وتمويله[25]. وشدد المشاركون

[24] مؤشر الإرهاب العالمي لعام 2020، متاح هنا: https://www.visionofhumanity.org/wp-content/uploads/2020/11/GTI-2020-web-1.pdf.

[25] شارك في المؤتمر كل من الأرجنتين، وإكوادور، وباراغواي، والبرازيل، وبنما، وبيرو، وجامايكا، وجزر البهاما، والسلفادور، وشيلي، وغواتيمالا، وكندا، وكوستاريكا، وكولومبيا، وهندوراس، والولايات المتحدة الأمريكية. وحضرت أوروغواي والمكسيك ولجنة البلدان الأمريكية لمكافحة الإرهاب التابعة لمنظمة الدول الأمريكية بصفة مراقب.

في بيانهم المشترك، في جملة أمور، على أن "التعاون الثنائي والإقليمي والدولي ضروري لمنع استغلال نصف الكرة الغربي في القيام بعمليات وبأنشطة لوجستية وأنشطة جمع الأموال لدعم الإرهاب وغيره من الجرائم ذات الصلة"[26].

وترى الأرجنتين أن التعاون في إطار المحافل المتعددة الأطراف له دور حاسم في التصدي للإرهاب. وقد أنشئت "آلية الأمن الإقليمي" بين الأرجنتين وباراغواي والبرازيل والولايات المتحدة الأمريكية، خلال المؤتمر المذكور أعلاه، لتعزيز التنسيق الدبلوماسي والسياسي للجهود التي تبذلها مختلف وكالات هذه البلدان لمعالجة المسائل الأمنية، بما في ذلك الإرهاب والاتجار بالمخدرات وغير ذلك من أشكال الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية.

وبالإضافة إلى كونها جزءا من فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية، فإن الأرجنتين عضو مؤسس في فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية لأمريكا اللاتينية (سابقاً فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية في أمريكا الجنوبية) وتضم 17 بلدا من المنطقة، بالإضافة إلى دول ومنظمات تتمتع بمركز المراقب من أمريكا الشمالية وأوروبا وآسيا. وتهدف فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية لأمريكا اللاتينية إلى وضع وتعزيز السياسات على الصعيدين الوطني والدولي لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

إن دور الأرجنتين الرائد في مجال مكافحة الإرهاب ومنع التطرف العنيف يتجاوز تنظيم واستضافة المؤتمرات الدولية. فقد شجعت الأرجنتين، بصفتها رئيسة لجنة البلدان الأمريكية لمكافحة الإرهاب، التابعة لمنظمة الدول الأمريكية، في الفترة 2018-2019، على تصديق من لم يكن قد صدق من البلدان على اتفاقية البلدان الأمريكية لمناهضة الإرهاب. وشارك البلد أيضا في المنتدى المتخصص المعني بالإرهاب في إطار اجتماع وزراء الداخلية والأمن في بلدان السوق الجنوبية المشتركة، وتولت رئاسة مجموعة إيغمونت[27] لتبادل المعلومات والمعرفة والتكنولوجيا لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

3-2 - البرازيل: استضافة أحداث رياضية في ظروف آمنة

لم تشهد البرازيل أي هجمات إرهابية كبرى، على الرغم من استضافتها لعدة أحداث دولية ضخمة. وقد شاركت الشرطة الاتحادية البرازيلية، التي تتبع وزارة العدل، إلى جانب وكالة الاستخبارات البرازيلية، وهما الوكالتان الرائدتان في مكافحة الإرهاب في البرازيل، مشاركة نشطة في التعاون الدولي في إطار الخطة الأمنية لتنظيم كأس العالم لكرة القدم في عام 2014، والألعاب الأولمبية والألعاب الأولمبية للأشخاص ذوي الإعاقة في عام 2016.

وفي عام 2016، اعتمدت البرازيل تشريعا خاصا لمكافحة الإرهاب، استُخدم كأساس لتنفيذ "عملية هاشتاغ" بهدف تفكيك خلية مزعومة لتنظيم الدولة الإسلامية قبل دورة الألعاب الأولمبية في ريو دي جانيرو. واستفادت العملية من التعاون الوثيق بين قوات الأمن الوطنية ووكالات الاستخبارات العالمية. وتشارك البرازيل في المنتديات الإقليمية لمكافحة الإرهاب، بما في ذلك لجنة البلدان الأمريكية لمكافحة الإرهاب التابعة لمنظمة الدول الأمريكية، والفريق العامل المشترك المعني بمكافحة الإرهاب التابع لمجموعة البريكس، وأفرقة العمل المعنية بالإرهاب والتدفقات المالية التابعة للسوق الجنوبية المشتركة.

وفي إطار التخطيط الأمني لدورة الألعاب الأولمبية لعام 2016، نسقت وزارة العدل سلسلة من الأنشطة شملت التعاون الدولي مع قوات الشرطة من مختلف البلدان، فضلا عن دورات وبرامج لإرسال مراقبين من قوات الأمن العام إلى الأحداث الرياضية الكبرى التي سبقت دورة الألعاب الأولمبية. وفي ذلك السياق، تعاون كل من المركز الدولي للتعاون الشُرطي والمركز المتكامل لمكافحة الإرهاب مع ضباط الشرطة من البلدان المجاورة.

---

[26] انظر https://2017-2021.state.gov/joint-communique-second-hemispheric-ministerial-conference-on-the-fight-against-terrorism/index.html.

[27] مجموعة إيغمونت هي شبكة دولية لوحدات الاستخبارات المالية.

من صور مكتب مكافحة الإرهاب

3-3 - كولومبيا: تبادل الخبرات في مناهضة الجريمة العابرة للحدود الوطنية والإرهاب السيبراني

كولومبيا هي حاليا إحدى أكثر بلدان المنطقة انخراطاً في التعاون فيما بين بلدان الجنوب، بعد البرازيل والمكسيك والأرجنتين. وقد بوأت الحكومة الكولومبية نفسها مكانة المزود النموذجي بالممارسات الجيدة في مختلف الميادين، بما في ذلك الأمن العام.

ففي عام 2012، أطلقت حكومة كولومبيا، من خلال وزارة الدفاع الوطني ووزارة الخارجية، وبالشراكة مع الشرطة الوطنية، استراتيجية التعاون الدولي في مجال الأمن الشامل، بهدف تحقيق أقصى قدر من الفعالية في مكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، استجابةً لطلبات التعاون في مجال الأمن من البلدان الشريكة في أمريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي، وكذلك من بلدان من أفريقيا وآسيا.

وفي عام 2018، حضر مسؤولون رفيعو المستوى من بنن وبوركينا فاسو وسيشيل وغانا وغينيا وكوت ديفوار وليبريا ومصر والمغرب وموريشيوس الندوة الدولية الخامسة بشأن التعاون الأمني بين كولومبيا وأفريقيا، في بوغوتا. وتضمنت الندوة الدراسية حلقات عمل مواضيعية لتقييم المجالات ذات الاهتمام المشترك، لا سيما في مجال الجريمة السيبرانية. وأبدى المندوبون اهتماما بالمركز الكولومبي C4 (القيادة والتحكم والاتصالات والحوسبة) الذي أصبح مرجعا إقليميا في أمريكا اللاتينية لمكافحة الجرائم السيبرانية، بما في ذلك الجرائم المتصلة بالدعاية الإرهابية وتجنيد الإرهابيين.

4-3 - استراتيجية الجماعة الكاريبية لمكافحة الإرهاب: تطوير حلول إقليمية مبتكرة

هناك قلق متزايد بين دول الجماعة الكاريبية بشأن الإرهاب والتطرف العنيف، بما في ذلك بشأن العائدين من المقاتلين الإرهابيين الأجانب، والمتطرفين من المتعاطفين مع الإرهابيين، وزيادة حجم الدعاية الإرهابية على الإنترنت. وتواجه المنطقة تحديا إضافيا يطرحه تطور العلاقة بين الجريمة المنظمة والعصابات العنيفة من جهة، والجماعات الإرهابية والأفراد المتطرفين من جهة أخرى. ولمعالجة هذه القضايا بشكل جماعي، اجتمع رؤساء حكومات الجماعة الكاريبية في بورت أو برنس، في شباط/فبراير 2018، خلال اجتماع الجماعة التاسع والعشرين المعقود بين دورتين، بدعم من مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، من

أجل وضع الصيغة النهائية لاستراتيجية إقليمية لمكافحة الإرهاب واعتمادها. والغرض من الاستراتيجية هو الحد من خطر الإرهاب والتطرف العنيف، وبناء القدرة على الصمود أمام الفكر المتطرف، بغية ضمان الأمن والحرية في الجماعة الكاريبية.

ووفقا للاستراتيجية، يُتوقع من الدول الأعضاء أن تسنّ تشريعاً بشأن نظام المعلومات المسبقة عن البضائع ونظام المعلومات المسبقة عن الركاب، وذلك لدعم جهود مكافحة الإرهاب وتبادل المعلومات فيما بين الدول الأعضاء بطريقة أكثر اتساقا وانتظاما.

وأنشئت الوكالة المعنية بتنفيذ تدابير مكافحة الجريمة والإجراءات الأمنية التابعة للجماعة الكاريبية في عام 2006 في بيرد روك، بسانت كيتس ونيفيس، بوصفها الذراع التنفيذية للهيكل الإقليمي لإدارة خطة عمل الجماعة الكاريبية المتعلقة بالجريمة والأمن. وفي إطار استراتيجية مكافحة الإرهاب، تقود هذه الوكالة العمل الرامي إلى إنشاء فرقة عمل من الخبراء من داخل المنطقة لتعزيز تبادل المعارف والحوار السياساتي بهدف وضع حلول إقليمية مبتكرة.

الإطار 12

الإطار الإقليمي والمؤسسات الإقليمية لمكافحة الإرهاب ومنع التطرف العنيف في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

- اتفاقية البلدان الأمريكية لمناهضة الإرهاب لعام 2002
- استراتيجية الجماعة الكاريبية لمكافحة الإرهاب لعام 2018
- منظمة الدول الأمريكية – لجنة البلدان الأمريكية لمكافحة الإرهاب
- فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية لأمريكا اللاتينية
- فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية لمنطقة البحر الكاريبي
- السوق الجنوبية المشتركة - المنتدى المتخصص المعني بالإرهاب
- منظومة التكامل بين دول أمريكا الوسطى
- فريق 1+3 المعني بأمن منطقة الحدود الثلاثية
- مجموعة كونتادورا

4 - مبادرات مكافحة الإرهاب ومنع التطرف العنيف في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

لقد تأثرت بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تأثرا شديدا بالإرهاب والتطرف العنيف، لا سيما في أعقاب الهجمات الإرهابية التي وقعت في الولايات المتحدة في 11 أيلول/سبتمبر 2001. وفي هذا الصدد، فإن الفهم المتجذر محليا للتهديدات والتحديات التي تواجه المنطقة أمر رئيسي لإدارة تدابير مكافحة الإرهاب ومنع التطرف العنيف بطريقة مستدامة وفعالة.

واستجابة لانتشار الإرهاب والتطرف العنيف، بلورت الدول الأعضاء من المنطقة طرقا مبتكرة، بما في ذلك اعتماد أدوات مختلفة للتصدي للإرهاب والتطرف العنيف، وهي تعتقد أن تلك الطرق المبتكرة يمكن أن تشجع على اتخاذ مبادرات مماثلة. ومن الأمثلة البارزة على ذلك الاستراتيجية العربية لمكافحة الإرهاب التي أقرها مجلس وزراء الداخلية العرب في كانون الثاني/يناير 1997. وتتضمن الاستراتيجية التزاما بزيادة تبادل المعلومات الاستخبارية وتشديد مراقبة الحدود وتقييد أعمال جمع الأموال التي يمكن أن تذهب إلى الجماعات الإرهابية[28].

[28] "Arab terror efforts: Assessing Arab League initiative", The Washington Institute for Near East Policy, 13 January 1998. متاح هنا: www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/arab-anti-terror-efforts-assessing-arab-league-initiative.

والجهود الحازمة التي تبذلها بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في التصدي للإرهاب يبدو أنها تحقق نتائج، حيث يُقال إن الوفيات الناجمة عن الإرهاب في المنطقة انخفضت بنسبة 87 في المائة منذ عام 2016[29].

4-1 - الأردن: عملية العقبة ورسالة عمان للتنوع

يلجأ الأردن باستمرار إلى التعاون الدولي، سواء مع البلدان المانحة أو عن طريق التعاون فيما بين بلدان الجنوب ضمن بلدان المنطقة، لمعالجة مسائل مكافحة الإرهاب ومنع التطرف العنيف.

وقد طور الأردن طرقا مبتكرة لتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب في مكافحة الإرهاب ومنع التطرف العنيف. ومن الابتكارات الرئيسية في هذا الصدد مبادرة عملية العقبة، وهي سلسلة من الاجتماعات الدولية التي أطلقها جلالة الملك عبد الله الثاني في عام 2015 لتعزيز التعاون والتنسيق في المجالين الأمني والعسكري وتبادل الخبرات بين الشركاء على الصعيدين الإقليمي والدولي لمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف في إطار نهج شامل. ونظرا للطابع الدولي لهذه العملية، عُقدت اجتماعات في ألبانيا وهولندا وكينيا ونيجيريا وسنغافورة والولايات المتحدة الأمريكية. وقد أدى التزام الملك عبد الله شخصيا إلى تمكين عملية العقبة من جمع أصحاب المصلحة الرئيسيين لمناقشة القضايا الاستراتيجية وتعزيز التعاون الدولي.

ومن التطورات الهامة في هذه العملية رسالة عمان، وقد بدأت في شكل بيان مفصل أصدره الملك عبد الله في تشرين الثاني/ نوفمبر 2004. ويقوم البيان على ثلاثة أسئلة: (1) من هو المسلم؟ (2) وهل يجوز التكفير؟ (3) ومن له الحق في أن يتصدّى للإفتاء؟ وتهدف الرسالة إلى التعبير عن القيم الإسلامية المتمثلة في التسامح والاعتدال والحوار، عن طريق تقديم خطاب ديني وسياسي يحبذ الحوار السلمي والتسامح الديني[30]. وفي عام 2005، اجتمع 200 من أبرز علماء الإسلام في العالم من 50 بلدا في مؤتمر إسلامي دولي في عمان، للتفكير فيما أصبح يعرف باسم "النقاط الثلاث لرسالة عمان"[31]. وقد أصبحت رسالة عمان مرجعا لزعماء آخرين في المنطقة.

4-2 - المغرب: مركزية التعاون فيما بين بلدان الجنوب ضمن السياسة الخارجية

تتعاون المملكة المغربية مع بلدان الشمال كما تتعاون مع بلدان الجنوب لمكافحة الإرهاب ومنع التطرف العنيف. فمنذ أواخر التسعينات من القرن العشرين والمغرب يدعو إلى الإسلام المعتدل لصد التطرف في الداخل والخارج. واستثمر البلد في مبادرات للتعاون فيما بين بلدان الجنوب لمكافحة خطابات التطرف، وقام بتدريب الزعماء الدينيين من مختلف البلدان، ولا سيما النساء، في معهد محمد السادس لتدريب الأئمة والمرشدين والمرشدات. والمعهد الذي يوجد مقره في الرباط، ملتزم بمناهضة خطابات التطرف. وقد نجحت الاستراتيجية الوقائية للمغرب في الحد من الإرهاب والتطرف العنيف، فضلا عن تفكيك الخلايا الإرهابية في أسرع وقت ممكن.

---

[29] مؤشر الإرهاب العالمي لعام 2020.

[30] "The Amman Message: how Jordan understands Islam", text of remarks by King Abdullah II, November 2004, Camel's Nose. متاحة هنا: https://camelsnose.wordpress.com/2004/01/26/the-amman-message-how-jordan-understands-islam-text-of-remarks-by-king-abdullah-ii-november-2004/.

[31] "محاور رسالة عمان الثلاثة - الصيغة الأولى" متاحة هنا: https://ammanmessage.com/the-three-points-of-the-amman-message-v-1/.

الإطار 13

التعاون فيما بين بلدان الجنوب في المغرب – دور الوكالة المغربية للتعاون الدولي

الوكالة المغربية للتعاون الدولي أنشئت في عام 1986، وهي هيئة التنسيق الرئيسية مع وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي بهدف تعزيز التعاون الدولي للمغرب. وهي الهيئة الرئيسية المكلفة بتنفيذ سياسة المغرب في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب، من خلال استغلال خبراتها وما تراكم لديها من معارف في عدة مجالات لدعم البلدان النامية، ولا سيما في أفريقيا.

في عام 2003، استضاف المغرب في مدينة مراكش مؤتمرا رفيع المستوى بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب، كررت فيه البلدان المشارِكة تأكيد "الرغبة والقدرة لتنشيط التعاون فيما بين بلدان الجنوب داخل حدود المناطق الإقليمية ودون الإقليمية وخارجها".

إن الحصول على إجازة إمام يتطلب مهارات مختلفة عما كان عليه الحال في الماضي. فمع زيادة فرص الحصول على المعلومات، ارتفع مستوى الوعي والتعليم بشكل عام، ويواجه الإمام أسئلة وشكوكا معقدة، في المناطق الحضرية كما في المناطق الريفية. وفي أعقاب الهجمات الإرهابية التي وقعت في الدار البيضاء في 16 أيار/مايو 2003، أصدر المغرب القانون رقم 03-03، وهو استراتيجية شاملة لمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف تهدف إلى تعزيز القانون الجنائي وقانون الإجراءات الجنائية الحاليين. وكان القانون إيذانا بعهد جديد من الإصلاحات الدينية القائمة على الإسلام المعتدل لحماية المغاربة من الإرهاب والتطرف العنيف[32].

وفي هذا الصدد، أعاد جلالة الملك محمد السادس تنظيم المجلس الأعلى للعلماء، وأعلن المجلس في عام 2004 عن برنامج تعليمي لتدريب الأئمة وغيرهم من الزعماء الدينيين.

واستقبل معهد محمد السادس الطلاب والطالبات من بوركينا فاسو، وتايلند، وتشاد، وجمهورية تنزانيا المتحدة، والسنغال، وسيراليون، وغابون، وغينيا، وكوت ديفوار، ومالي، والنيجر، ونيجيريا. وبالإضافة إلى الدعوة إلى الإسلام المعتدل، اتخذ المغرب أيضا عدة مبادرات، بما في ذلك قرار الملك محمد السادس في عام 2005 إطلاق المبادرة الوطنية للتنمية البشرية من أجل حماية حقوق المرأة والتخفيف من حدة الفقر، حيث ينظر إلى هذه القضايا المجتمعية باعتبارها تسهم في زعزعة الاستقرار وفي تغذية نزعة التطرف والتطرف العنيف.

ونجحت هذه المبادرات في الحيلولة إلى حد بعيد دون وقوع هجمات إرهابية، حيث أصبح البلد أحد نماذج الاستقرار السياسي في المنطقة.

الإطار 14

منظمة العالم الإسلامي للتربية والعلوم والثقافة: نشر قيم الاعتدال والحوار والتعايش من أجل السلام والازدهار

أنشأت منظمة التعاون الإسلامي في عام 1979 منظمة العالم الإسلامي للتربية والعلوم والثقافة، ومقرها في الرباط، وتضم 54 دولة عضوا. وتهدف المنظمة بشكل خاص إلى تعزيز دور الثقافة باعتبارها لبنة أساسية في التنمية المستدامة. وفي هذا الصدد، تستثمر المنظمة في برامج ومشاريع لمكافحة الفكر المتطرف والعنف والإرهاب، وفي تطوير نماذج مبتكرة للحوكمة الثقافية، واعتماد نهج ثقافية ملائمة لمعالجة تداعيات الأزمات الناجمة عن الهجرة وتدفقات اللاجئين من مناطق النزاع والحرب والفقر.

وقد دخلت المنظمة في شراكة مع الرابطة المحمدية للعلماء، وهي منظمة توجد في المغرب، لإعداد موسوعة تفكيك الخطاب المتطرف من أجل توفير التوجيه للزعماء الدينيين في جميع الدول الأعضاء.

[32] Benjamin Aziza, "Morocco's unique approach to countering violent extremism and terrorism", Small Wars Journal, 21 December 2018. متاح هنا: https://smallwarsjournal.com/jrnl/art/moroccos-unique-approach-countering-violent-extremism-and-terrorism.

4-3 - مصر: تعزيز قدرات البلدان الأفريقية على إعادة الإعمار والتنمية بعد انتهاء النزاع

تحت رعاية الاتحاد الأفريقي، أصبحت مصر تتبوأ مكانة الريادة على الصعيد الإقليمي في بناء القدرات في مجال السلام والتنمية. فمركز القاهرة الدولي لتسوية النزاعات وحفظ وبناء السلام دليل على ما يبذله البلد من جهود في هذا الصدد. والمركز الذي أسسته وزارة الخارجية المصرية في عام 1994 وكالة وطنية عامة متخصصة في التدريب وبناء القدرات والبحوث في مجالات السلام والأمن في أفريقيا والشرق الأوسط. ويهدف المركز إلى بناء القدرات وتحسين القدرة على مواجهة تحديات السلام والأمن على مستوى المجتمع المحلي، وهو مركز تميز تابع للاتحاد الأفريقي.

ويستضيف المركز أيضا الأمانة التنفيذية لمنتدى أسوان للسلام والتنمية المستدامين، والمنتدى مبادرة تقودها البلدان الأفريقية ويدعمها شركاء دوليون وإقليميون للترويج لخطة واسعة وطموحة لمواجهة تحديات السلام والأمن والتنمية في القارة الأفريقية. ويسعى البرنامج المبتكر للمركز في مجال "منع تغذية نزعة التطرف والتطرف المؤدي إلى الإرهاب" إلى تمكين القادة الدينيين والمجتمعيين المحليين من المساهمة في تحسين قدرة "المجتمع المحلي" على مجابهة نزعة التطرف والتطرف المؤدي إلى الإرهاب، وتحصين الأفراد بمؤهلات شخصية تقيهم من الانضمام إلى المنظمات الإرهابية. وتوفر الدورة للمتدربين المعارف والمهارات اللازمة لنشر خطابات السلام المتفتحة القائمة على الشريعة والتعاليم الإسلامية.

4-4 - المملكة العربية السعودية: الدولة المضيفة لمراكز التميز للنهوض بأعمال البحث خدمةً للسلام والأمن في البلدان العربية

مكافحة الفكر المتطرف بالتكنولوجيا والابتكار (مركز اعتدال)

تأسس المركز العالمي لمكافحة الفكر المتطرف (اعتدال) خلال مؤتمر قمة الرياض لعام 2017، في أعقاب اتفاق بين المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة. ويعتمد المركز، الذي يوجد في الرياض، على فريق من الباحثين متعددي التخصصات الذين يمتلكون أدوات تحليل البيانات والخبرة الجيوسياسية والاجتماعية والتاريخية اللازمة لتقديم تحليلات متعمقة ورؤى عملية حول مختلف الجماعات المتطرفة. ويتولى قسم العلاقات العامة التابع للمركز مسؤولية استقبال الوفود المحلية والدولية المهتمة بالتعلم من برامج وأدوات المركز لمتابعة وتحليل ورصد المحتوى المتطرف على منصات التواصل الاجتماعي، والمهتمة كذلك بزيادة الوعي العام وتقديم خطابات بديلة تكون سهلة الفهم وجذابة في الوقت نفسه.

وفي 1 نيسان/أبريل 2021، قام وكيل الأمين العام لمكتب مكافحة الإرهاب والأمين العام لمركز اعتدال، في سياق سعي مركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب لتعزيز التعاون الدولي بين مراكز التميز العاملة في مجال منع ومكافحة الإرهاب، بتوقيع مذكرة تفاهم لتعزيز التعاون في مجال منع ومكافحة الإرهاب والتطرف العنيف، متى كان من شأنه أن يفضي إلى الإرهاب. واعتُبرت مذكرة التفاهم دليلا على استعداد مركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب ومركز اعتدال لتوحيد الجهود من أجل دعم جهود المجتمع الدولي للتصدي لآفة الإرهاب ومنع انتشار الأيديولوجيات المتطرفة[33].

جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية

في عام 1978، أسفر مؤتمر عقد على المستوى الوزاري عن إنشاء مركز عربي للدراسات الأمنية والتدريب الأمني، من أجل إجراء دراسات وأبحاث حول الدفاع المجتمعي ضد الجريمة وتوفير التدريب لأصحاب المصلحة الحكوميين وغير الحكوميين. وتعمل جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية تحت رعاية مجلس وزراء الداخلية العرب.

[33] "مركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب ومركز اعتدال نحو زيادة التعاون"، بيان صحفي. 2 نيسان/أبريل 2021. متاح هنا: https://www.un.org/counterterrorism/sites/www.un.org.counterterrorism/files/20210401_uncct_etidal_press_release_final_2april.pdf.

وبدعم من حكومة المملكة العربية السعودية، تم تأسيس حرم الجامعة في الرياض عام 1985. وتتعاون الجامعة منذ ذلك الحين مع الباحثين والأكاديميين والخبراء من البلدان العربية ومن غيرها لتحقيق الأهداف الاستراتيجية. وتُقدم الدراسات لمجلس وزراء الداخلية العرب في المجالات التالية: المخدرات والإرهاب والأمن البيئي والأمن السيبراني، وذلك لتقديم إسهامات قيمة في التعاون بين البلدان العربية. وفي 1 تشرين الأول/أكتوبر 2021، وقع وكيل الأمين العام لمكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب ورئيس جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية مذكرة تفاهم لتعزيز التعاون في عدة مجالات رئيسية تتعلق بمكافحة الإرهاب ومنع التطرف العنيف[34].

الإطار 15

الربط العكسي للبنك الإسلامي للتنمية: ترتيبات ثلاثية مبتكرة

- يحتل البنك الإسلامي للتنمية مكانة فريدة في تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب، إذ يضم في عضويته 56 بلدا في أنحاء أفريقيا وآسيا وأوروبا وأمريكا اللاتينية والشرق الأوسط؛
- تنبع وجهة نظر البنك بشأن نهج التعاون الثلاثي، المعروفة باسم "الربط العكسي"، من خبرة طويلة في تنفيذ برامج التعاون التقني بين البلدان الأعضاء بدأت في أوائل الثمانينات من القرن العشرين؛
- تُعرَّف آلية الربط العكسي بأنها آلية للتعاون التقني يتيحها البنك تقوم من خلالها البلدان الأعضاء والمجتمعات المسلمة في البلدان غير الأعضاء بتبادل معارفها وخبراتها وتكنولوجياتها ومواردها لتطوير القدرات ووضع حلول للتنمية الذاتية. ويجري تجريب آلية الربط العكسي منذ عام 2012، وقد أظهرت نتائج واعدة من حيث تولي البلدان لزمام الأمور من خلال نهج الند للند.

5-4 - الاستراتيجية العربية للأمن الفكري

لقد شهدت الدول العربية في العقدين الماضيين، وبالأخص بعد هجمات 11 أيلول/سبتمبر 2001 الإرهابية في الولايات المتحدة، تزايدا في تهديدات الإرهاب والتطرف العنيف. ومن خلال التعاون مع الأمم المتحدة، أصبحت جامعة الدول العربية شريكا هاما في تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب من أجل مكافحة هذه التهديدات.

> **"لقد قدمت المنطقة العربية وشعوبها تضحيات هائلة لمكافحة الإرهاب ودفعت الثمن الأكبر لذلك. وتكشف الأمم المتحدة دعمها لجهود الدول العربية في هذا الكفاح، بسبل من بينها إبرام اتفاق لوضع استراتيجية إقليمية عربية لمكافحة الإرهاب تتماشى مع الأمم المتحدة"[35].**
>
> أنطونيو غوتيريش،
> الأمين العام للأمم المتحدة (2019)

وفي اجتماع مجلس وزراء داخلية بلدان جامعة الدول العربية، الذي عقد في تونس العاصمة في عام 2013، اعتمد الوزراء الاستراتيجية العربية للأمن الفكري، التي تطورت لتصبح الاستراتيجية العربية المعدلة لمكافحة الإرهاب. وتقوم الاستراتيجية، في جملة أمور، على عدة قيم، منها تعزيز التعاون بين الدول على أساس مبادئ القانون الدولي والمواثيق والمعاهدات الدولية؛ ومكافحة الإرهاب والقضاء على أسبابه؛ والحفاظ على أمن واستقرار الدول العربية وحمايتها من الإرهابيين؛ وإظهار الصورة الحقيقية للإسلام والعروبة؛ وتعزيز وتطوير التعاون بين الدول العربية فيما يتعلق بمكافحة الإرهاب؛ وتعزيز التعاون مع الدول والمنظمات الدولية الأخرى لمكافحة الإرهاب.

[34] المصدر: بيان صحفي صادر عن مكتب مكافحة الإرهاب وجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية. 1 تشرين الأول/أكتوبر 2021. متاح هنا: https://www.un.org/counterterrorism/press-releases.

[35] ملاحظات أدلى بها الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش في مؤتمر قمة جامعة الدول العربية - تونس العاصمة، 31 آذار/مارس 2019. لمزيد من المعلومات انظر https://news.un.org/en/story/2019/03/1035821.

وقد تعهدت الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية بصياغة سياسات وطنية مناسبة؛ وبتعزيز التعاون في العالم العربي وعلى المستوى الدولي؛ وتحسين الظروف الاجتماعية؛ وإقناع المؤسسات الدينية بضرورة تقديم الصورة الحقيقية للإسلام؛ واتخاذ التدابير اللازمة لقمع الإرهاب ومكافحته، بما في ذلك تحديث التشريعات.

وتشدد الاستراتيجية أيضا، في جملة أمور، على التعاون والتنسيق على جميع المستويات، بما في ذلك تبادل المعلومات عن أنشطة الجماعات الإرهابية وقادتها ومناطق تجمعها ومصادر تمويلها؛ والتعاون فيما بين الدول العربية ودول أخرى على مستوى العالم، ولا سيما فيما يتعلق بالجهود العالمية لمكافحة الإرهاب بقيادة الأمم المتحدة، من خلال تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب؛ والمشاركة العربية الفعالة في المؤتمرات والمنتديات الدولية لمكافحة الإرهاب؛ والمشاركة في وضع مدونة سلوك دولية بشأن مكافحة الإرهاب.

الإطار 16

الإطار الإقليمي لمكافحة الإرهاب ومنع التطرف العنيف في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

- الاستراتيجية العربية لمكافحة الإرهاب لعام 1997
- الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب لعام 1998
- اتفاقية منظمة المؤتمر الإسلامي لمكافحة الإرهاب الدولي لعام 1999
- الاستراتيجية العربية للأمن الفكري لعام 2013

الإطار 17

مركز هداية: تعزيز دور الأسر في منع تغذية نزعة التطرف والتجنيد

- مركز هداية هو مركز تميز دولي محايد غير سياسي، ليس له انتماء أيديولوجي، يهدف إلى مكافحة التطرف العنيف، يوجد مقره في أبو ظبي. وقد وقع مكتب مكافحة الإرهاب ومركز هداية في كانون الأول/ديسمبر 2019 على مذكرة تفاهم لتعزيز التعاون.
- تضطلع الأسر بدور حاسم في دعم فك الارتباط والتأهيل وإعادة الإدماج لأولئك الذين سلكوا اتجاه التطرف و/أو جُندوا في صفوف التطرف العنيف. ونظم مركز هداية، بالتعاون مع المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب، برنامجا دوليا لتحديد الدروس المستفادة والممارسات الجيدة بشأن أدوار الأسر في التعرف على حالات التطرف العنيف والتجنيد ومنع هذه الحالات والتدخل فيها.
- نُظمت في عام 2016 حلقة عمل بهدف تحديد وتوحيد النهج البرنامجية المتبعة في تمكين أفراد الأسرة وإيجاد موارد للممارسين في هذا الصدد. وقد نفذ البرنامج ذو الصلة في إندونيسيا، بدعم من حكومة اليابان، وفي نيجيريا، بدعم من حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

الإطار 18

برنامج صلتك (Silatech): منظمة غير حكومية تركز على الشباب في العالم العربي

أُعلن عن تأسيس منظمة صلتك (Silatech)، ومقرها بالدوحة، في منتدى الأمم المتحدة لتحالف الحضارات في كانون الثاني/يناير 2008. وتهدف المنظمة إلى مكافحة بطالة الشباب في بلدان من قبيل البحرين وتونس والجمهورية العربية السورية والمغرب واليمن، بدعم من القطاع الخاص، وهي بذلك تعالج أحد الدوافع الكامنة وراء انتشار نزعة التطرف.

رابعاً - الخلاصة

هذا الدليل، دليل بمبادرات بلدان الجنوب لمكافحة الإرهاب ومنع التطرف العنيف، مجهود رائد لتوثيق وتعزيز ما قامت به بلدان الجنوب في مجال مكافحة الإرهاب ومنع التطرف العنيف من أنشطة وتفاعلات يمكن تبادلها وتكرارها وتكييفها حسب السياقات المحلية المماثلة، نظرا لندرة المعلومات وتشتت البيانات. والمبادرات المدرجة هنا إنما هي مدرجة على سبيل المثال لا الحصر، وهي تجسد ما لدى بلدان الجنوب من إمكانات كبيرة لتقديم حلول مبتكرة وقيادة في مجال مكافحة الإرهاب ومنع التطرف العنيف، فضلا عما ينتج عن ذلك من تعاون وشراكات.

ومما يدعو إلى التفاؤل أن بعض البلدان أصبحت تعمل بطريقة غاية في الاستباقية فيما يتعلق بتنفيذ استراتيجيات وقائية لتعطيل الخلايا الإرهابية وتفكيكها قبل أن تتقوى، بينما تعمل في الوقت نفسه على معالجة المسائل الأساسية التي تهيئ بيئة مؤاتية لتجنيد الشباب في الجماعات الإرهابية والمتطرفة، من قبيل التلقين الديني والفقر المدقع ونقص التعليم والبطالة.

وسيواصل مكتب مكافحة الإرهاب، في إطار عمله المستقبلي، تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في مجال مكافحة الإرهاب ومنع التطرف العنيف، وذلك تشجيعا منه على الاعتراف بحلول الجنوب ومنظوراته، وعلى الأخذ بتلك الحلول والمنظورات باعتبارها عنصرا مكملا لنهج التعاون بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب.

المراجع

ملخص الرئيس، اجتماع على مستوى السفراء بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي لبناء السلام والحفاظ على السلام. أيلول/سبتمبر 2019. www.un.org/peacebuilding/content/chairs-summary-ambassadorial-level-meeting-south-south-and-triangular-cooperation.

مؤشر الإرهاب العالمي لعام 2020. https://www.visionofhumanity.org/wp-content/uploads/2020/11/GTI-2020-web-1.pdf.

Rosand, Eric, Alistair Millar and Jason Ipe, Implementing the UN Global Counter-Terrorism Strategy in the Latin America and Caribbean Region, Center on Global Counterterrorism Cooperation, 2008. www.files.ethz.ch/isn/91416/latin_america.pdf.

الأمم المتحدة، تقرير مؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى الثاني المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، بوينس آيرس، من 20 إلى 22 آذار/مارس 2019 (A/CONF.235/6). https://www.unsouthsouth.org/wp-content/uploads/2019/07/N1920949.pdf.

الأمم المتحدة، تقرير الأمين العام عن حالة التعاون فيما بين بلدان الجنوب (A/75/371) ، 30 أيلول/سبتمبر 2020. https://undocs.org/en/A/75/371.

الأمم المتحدة، الخطاب السنوي للأمين العام أنطونيو غوتيريش أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، 28 كانون الثاني/يناير 2021. https://unric.org/en/un-secretary-general-antonio-guterres-calls-for-a-global-reset-in-2021/.

الأمم المتحدة، تقرير الأمين العام عن التقدم المحرز في تنفيذ القرار 1/19 للجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، مع التركيز على تعزيز دور وتأثير مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، وفي تنفيذ وثيقة بوينس آيرس الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى الثاني المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب (SSC/20/2)، 17 أيار/مايو 2021. https://www.unsouthsouth.org/wp-content/uploads/2021/06/SSC202E.pdf.

الاستراتيجية المعتمدة على نطاق منظومة الأمم المتحدة بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي من أجل تحقيق التنمية المستدامة (2020-2024) متاحة هنا: https://www.unsouthsouth.org/wp-content/uploads/2021/04/United-Nations-system-wide-strategy-on-South-South-and-triangular-cooperation-for-sustainable-development-2020%E2%80%932024.pdf.

مكتب مكافحة الإرهاب/مركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، المعلومات الطوعية القطرية: الممارسات الجيدة في التعاون فيما بين بلدان الجنوب، مقدمة من الأرجنتين وسنغافورة وكينيا.

مكتب مكافحة الإرهاب/مركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، مكافحة الإرهاب في آسيا الوسطى. https://www.un.org/counterterrorism/cct/counter-terrorism-in-central-asia.

مكتب مكافحة الإرهاب/مركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، اجتماع الخبراء بشأن تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب في مجال مكافحة الإرهاب ومنع التطرف العنيف، 20-21 تشرين الثاني/نوفمبر 2019.

مكتب مكافحة الإرهاب/مركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، التقرير الفصلي بأهم النقاط المتعلقة بالمشاريع المقدم إلى المجلس الاستشاري لمركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، 1 نيسان/أبريل - 30 حزيران/يونيه 2020. www.un.org/counterterrorism/sites/www.un.org.counterterrorism/files/uncct_qphr_q2_apriljune_2020.pdf.

21-14743